



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -



UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID - EL TAREF

كلية العلوم الاقتصادية, العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2018/2017

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي
Camels

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف:

أستاذة: لعشوري نوال

من إعداد الطالبتان:

بوساحة سليمة

زلاسي هناء

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS، وهذا النظام الذي يعد من أحدث الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء، من خلال تحديد نقاط الضعف و القوة في العمليات المالية و التشغيلية والإدارية باعتماد على تقارير المالية المنشورة للسنوات المالية لبنك الأردن من 2014-2016 .

تشير أهم نتائج دراسة إلى الحصول بنك الأردن على الصنف الأول وفقاً لنظام CAMELS ، مما يعني أن البنك سليم من الناحية الكلية لأن كل من مؤشر كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة و الربحية و الحساسية اتجاه مخاطر السوق صنفوا في مستوى (1) إلا مؤشر السيولة فقد صنف في المستوى الثالث (3).

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، كفاية رأس المال، نظام CAMELS

Résumé :

La présente étude vise à l'évaluation de la performance des banques commerciales en ayant recours au système d'évaluation bancaire américain CAMELS. Ce système est considéré comme la méthode la plus moderne utilisée dans l'évaluation de la performance, à travers la désignation des points forts et des points faibles dans les opérations financières, et les opérations fonctionnelles, et les opérations administratives, en adoptant les rapports financiers publiés **Banque de Jordanie** des années de 2014 à 2016.

Les plus importants résultats indiquent que la **Banque de Jordanie** est placée à la première catégorie selon le système CAMELS, ce qui veut dire que la banque est indemne de façon générale puisque les indices de l'adéquation du capital et de la qualité de l'actif et de la gestion efficace et de la rentabilité et de la sensibilité aux risques du marché ont été classés dans la première catégorie, excepté l'indice de liquidité qui a été classé dans la troisième catégorie.

Mots clés : **Banques commerciales - Adéquation du capital - système CAMELS**

* الإهداء *



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

أما بعد، تحية وردية في كؤوس ذهبية في شهر النعمة والغفران إلى والدي

العزیزان اعترافا بفضلهما علي، أطال الله في عمرهما

إلى أخي الحبيب أيمن، إلى أختي الغالية سومية، إلى كتكوت العائلة إياد،

إلى عائلتي الكبيرة

إلى أكثر إنسان دعمني فيصل، إلى رفيقة دربي سليمة

إلى أستاذتي الكريمة نوال شكرا على جهدها المبذول في مساعدتنا

شكرا لكل من دعمني ولو بكلمة

هناء

* الإهداء *

الى أجمل وردة مفعلة بأحلى عطر انبتتها لي الارض الطيبة الى األى ألماسة ترعرعت بقربها الى اول من نطقت باسمها وكانت رمز عزتي ومنارة دربي، الى منبع الحنان و المحببة والدفء أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها.

أهدي ثمرة هذا العمل الى مثلي الاعلى وقودتي في الحياة الى رمز العطاء الى من دعمتي في مشواري الدراسي الى تاج رأسي ابي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.الى من قاسموني ظلمة الرحم الى شموع

الى أألى انسان على قلبي والى من دعمني طيلة مشواري دراسي: خطيبي اسامة

البيت وأعمدتها الى مهد فخري، اعتزازي اخوتي الاعزاء:

سلمى، سهيلة، نوال، سناء، عماد، وليد، عادل.

الى كتاكيت وعصافير البيت أبناء وبنات اخوتي: ملاك، ريماس، زينب، منة الله، مريم، تقوى، اسحاق، علاء، رائف، آية، حنان، زكريا، يحي.

الى من تقاسمت معها هذا العمل صديقتي الغالية: هناء .

اهدي ثمرة جهدي الى أحبتي ودعمني طيلة سنة الجامعة.

الى كل من علمني حرفا من الابتدائي الى الجامعة.

الى كل طلبة سنة الثالثة قسم علوم اقتصادية.

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسهم مذكرتي.

* سليمة *

❁ شكر وعرفان ❁

من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله اجر واحد.
بداية الحمد لله العليم الذي وفقنا في انجاز هذا العمل والذي أسأله أن ينفعنا به،
ويجعله فخرا لنا.

نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في انجاز هذه المذكرة،
ونخص بالذكر الأستاذة المحترمة و الفاضلة " لعشوري نوال"
الذي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها، من خلال إشرافها على عملنا
خطوة بخطوة، وبكل جدية وتفاني.

وأخيرا أتقدم بالشكر في انجاز هذا العمل إلى كل أساتذة وعمال
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.



قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS	01
53	الهيكل التنظيمي لبنك الأردن	02
54	تطور نسبة رأس المال الأساسي من 2014-2015	03
56	تطور التصنيف المرجح WCR ما بين (2014-2016)	04
60	عدد موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي في سنة 2014	05
61	عدد موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي في سنة 2015	06
61	عدد موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي في سنة 2016	07
62	نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي بنك الأردن خلال سنة 2014	08
63	نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي بنك الأردن خلال سنة 2015	09
63	نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي بنك الأردن خلال سنة 2016	10
71	تطور معدل عائد على الأصول ROA ما بين (2014-2016)	11
72	تطور نسبة التوظيف ما بين (2014-2016)	12
73	نسب تطور القروض إلى إجمالي الأصول	13
74	تطور فجوة إعادة تسعير الفائدة ما بين (2014-2016)	14

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS	01
32	تصنيفات رأس مال حسب مؤسسة (examiner ration)	02
35	أهم النسب لتصنيف جودة الأصول وفق نظام CAMELS	03
39	أهم النسب لتصنيف الربحية وفق نظام CAMELS	04
42	أهم النسب لتصنيف السيولة وفق نظام CAMELS	05
45	تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم البنكي CAMELS	06
53	نسب رأس المال الأساسي	07
55	نسب التصنيف المرجح WCR	08
59	تطور عدد موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي	09
60	البرامج التدريبية التي تلقاها موظفي بنك الأردن	10
69	معدل عائد على متوسط الأصول	11
71	نسب التوظيف	12
72	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	13
73	فجوة خصوم البنك الحساسية لأسعار الفائدة	14

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان	الرقم
87	الهيكل التنظيمي /بنك الأردن	01
88	قائمة المركز المالي الموحد لبنك الأردن سنة 2014	02
89	قائمة الدخل الموحد لبنك الأردن سنة 2014	03
90	قائمة المركز المالي الموحد لبنك الأردن سنة 2015	04
91	قائمة الدخل الموحد لبنك الأردن سنة 2015	05
92	قائمة المركز المالي الموحد لبنك الأردن سنة 2016	06
93	قائمة الدخل الموحد لبنك الأردن سنة 2016	07

الصفحة	فهرس المحتويات
(i)	ملخص
(ii)	Resumé
(iv)	الإهداء
(v)	الشكر والعرفان
(vi)	قائمة الأشكال
(ix)	قائمة الجداول
(x)	فهرس المحتويات
[أ – ج]	المقدمة
[21-2]	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
3	مطلب الأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية
6	المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية
7	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية
8	المبحث الثاني: الرقابة على البنوك التجارية
8	المطلب الأول: مفهوم الرقابة على البنوك التجارية
9	المطلب الثاني: أهداف الرقابة في البنوك التجارية
11	المطلب الثالث: أنواع الرقابة في البنوك التجارية
13	المبحث الثالث: المخاطر البنكية
13	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية
13	المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية
15	المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية
[46-22]	الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS
23	تمهيد
24	المبحث الأول: مدخل لتقييم الأداء البنكي

24	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء البنكي
24	المطلب الثاني: مقومات تقييم الأداء البنكي ومجالاته
25	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم أداء البنوك
27	المبحث الثاني: مدخل حول نظام CAMELS لتقييم الأداء
27	المطلب الأول: نشأة وتطور نظام CAMELS
28	المطلب الثاني: تعريف نظام CAMELS ومميزاته
29	المطلب الثالث: كيفية عمل نظام CAMELS
31	المبحث الثالث: معايير نظام CAMELS
31	المطلب الأول: كفاية رأس المال وجودة الأصول
36	المطلب الثاني: مؤشرات سلامة الإدارة والربحية
40	المطلب الثالث: السيولة وفقاً لنظام CAMELS
42	المطلب الرابع: مخاطر السوق وفقاً لنظام CAMELS
[47-76]	الفصل الثالث: دراسة عن بنك الأردن
48	تمهيد
49	المبحث الأول: لمحة عن بنك الأردن
50	المطلب الأول: البطاقة التعريفية لبنك الأردن
51	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الأردن
53	المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الأردن باستخدام نظام CAMELS
53	المطلب الأول: تقييم أداء بنك الأردن من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول وسلامة الإدارة
67	المطلب الثاني: تقييم أداء بنك الأردن من حيث الربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق
73	المطلب الثالث: تقييم نتائج الدراسة
77	خاتمة عامة.
82	قائمة المراجع.
86	الملاحق.

المقدمة

إن تعرض البنوك للعديد من الأزمات ساهم في السلامة البنكية الأهمية التي تأخذ في عين الاعتبار في كفاءة أنشطة البنك، و السعي لوضع أنظمة إنذار مبكر من أجل التعرف على المشاكل التي ستحدث قبل استفحالها، لذا سعت البنوك إلى تقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة و الضعف التي تغتري أنشطتها و العمل على استدراكها.

و بما أن النظم التقليدية لتقييم الأداء لها محدوداتها و هي قاصرة في إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة البنك بسبب اعتمادها على التحليل الكمي دون النوعي، لذا ظهرت معايير جديدة تهتم بكلا الجانبين و تعطي تقييم شامل لأداء البنك و من بين أهم هذه المعايير نظام تقييم البنكي الأمريكي CAMELS .

لموضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهدها العالم انهيار و إفلاس العديد من المؤسسات المالية في ظل انفتاح على العالم و توسع العمليات البنكية، و يعتبر تقييم أداء البنوك التجارية عملية ضرورية لما يشهده القطاع البنكي من تحولات و التي كانت لها أثر على أداء و كفاءة و مردودية البنك التجارية أو مدى تأهيلها للمنافسة الإقليمية و الدولية.

– إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في:

كيف يتم تقييم أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ؟
وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف يتم تقييم أداء البنوك التجارية حسب نظام CAMELS ؟
- 2- هل ساهم نظام CAMELS في الكشف عن نقاط القوة وضعف في أداء البنك الأردن؟

– فرضيات الدراسة

- 1- يتم تقييم أداء البنوك التجارية بصورة متكاملة حسب نظام CAMELS ؛
- 2- يساهم نظام التقييم البنكي CAMELS في الكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء بنك الأردن وتوجيه الاهتمام نحو سبل المعالجة بما يدعم كفاءة ووفقا لتقييم الأداء.

– أهمية الدراسة

- 1- أهمية الاستقرار في الجهاز البنكي مدى تأثيره في الاقتصاد؛
- 2- أهمية نموذج تقييم الأداء البنكي لمعرفة نقاط القوة و الضعف لتجنب الوقوع في الأزمات؛

3- أهمية نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك لتقييمه الجوانب الكمية و النوعية و اعتماده على تقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة ، الحساسية اتجاه مخاطر السوق .

– أهداف الدراسة

- 1- التعرف على مؤشرات تقييم البنوك التجارية، و مدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية؛
- 2- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقديم أداء البنوك من خلال دراسة حالة البنوك التجارية؛
- 3- وصف و تحليل معايير النظام وأدواته و تأثيرها على أداء البنوك.

– منهج الدراسة

تتضمن منهجية الدراسة محورين أساسيين هما:

1. تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي: الوصفي في الجانب النظري عند التعرض لكل من نظام CAMELS و تقييم الأداء المالي، والتحليلي في الجانب التطبيقي عند تحليل البيانات ؛والقوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في بنك الأردن.

– حدود الدراسة

الحدود الموضوعية لدراسة : تقدم دراسة حول نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS كأداة لتقييم الأداء في البنوك التجارية.

الحدود المكانية و زمانية: تقدم الجانب التطبيقي على دراسة حالة بنك الأردن لصعوبة الحصول على تقارير المالية في البنوك الجزائية للفترة الممتدة ما بين 2014-2015.

– أسباب اختيار الموضوع

هناك عديد من أسباب لاختيار الموضوع نذكر منها:

- 1- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص الذي تلقيناه، حيث يعتبر من مواضيع التي تدخل في صميم تخصص اقتصاد نقدي و بنكي؛
- 2- شعور بقيمة وأهمية هذه المواضيع خاصة مع التطورات العلمية والتوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي؛
- 3- جعل المذكرة محل استفادة الطلبة؛
- 4- المساهمة في إثراء النقاشات لتقديم الحلول للمشاكل التي تعاني منها معظم البنوك خاصة في مجال نظامها البنكي؛

ثامنا: التقسيم المنهجي للدراسة

لتجسيد موضوع الدراسة والوصول إلى نتائج منتظرة وبصفة منظمة تم اعتماد خطة تتضمن ثلاثة فصول ومقدمة عامة وخاتمة عامة تتضمن بعض النتائج والتوصيات وبالإضافة إلى الملخص و جاء كتابي:

*الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

*الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS .

*الفصل الثالث : دراسة عن بنك الأردن

لنقدم في الأخير خاتمة لأهم النتائج والاقتراحات و اختبار فرضيات الدراسة وأيضا آفاق المكملة لهذه الدراسة.

– صعوبات الدراسة

واجهتنا العديد من الصعوبات التي حالت و أن تكون الدراسة كما خططنا لها، و نذكر من بين هذه الصعوبات مالي:

- 1- قلة المراجع التي تدرس تقييم الأداء للبنوك التجارية عامة و نظام CAMELS خاصة؛
- 2- صعوبة الحصول على وثائق تثري الدراسة؛
- 3- عدم تعاون البنوك الجزائرية في قيام بتربص داخل بنوكها و تحصل على الوثائق اللازمة لدراسة.

عاشرا: الدراسات السابقة

❖ أحمد نور الدين الفرا د.ت، العنوان: "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي " الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، تناولت الدراسة بنك فلسطين كدراسة حالة في الفترة الممتدة بين 2004-2007 حيث عملت هذه الدراسة على تقييم أداء بن فلسطين باستخدام نظام CAMELS لمعرفة مدى وجود حالة ضعف تشوب أداء بن فلسطين من خلال مؤشرات تقييم كل من كفاية رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية إتجاه مخاطر السوق، و توصل الباحث إلى تصنيف بن فلسطين في التصنيف 1 مما يعني أن أداء البن قوي و سليم في العديد من النواحي.

❖ عاشوري صورية 2011، العنوان: " دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية "الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، تمت الدراسة على البنك الوطني الجزائري كدراسة حالة للفترة الممتدة بين سنتي 2006-2009 طبقت الباحثة معايير و مؤشرات نظام CAMELS وتوصلت إلى أن البنك الوطني الجزائري يتميز بموقف سليم نسبيا و لكن تواجهه بعض نقاط الضعف، فبالرغم من التزام البن

بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد مما يجعله يمتلك رأس مال جيد و قدرته على تحقيق أرباح مرضية تضمن له البقاء، إلا أن البنك يعاني من مشكلة تزايد القروض المتعثرة و مشاكل في السيولة.

❖ حنان تريعة 2015، العنوان: "أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية"، الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر، سلطت هذه الدراسة الضوء نظام CAMELS الذي يتم من خلاله الكشف عن نقاط الضعف و القوة في أداء البنك من خلال تقييم كل من الجوانب الكمية و النوعية و التي تشمل كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية إتجاه مخاطر السوق، وتبين لنا من خلال الدراسة أن الجزائر لا تطبق هذا النظام على البنوك التابعة لجهازها المصرفي، فحاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق هذا النظام على أحد البنوك الجزائرية ألا و هو البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013 فتبين لنا أن البنك يمتلك نسبة ملاءة جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر التي تواجهه و يحقق أرباح جيدة تضمن له الاستمرارية، إلا أنه يعاني من الديون المتعثرة التي تأثر على جودة أصوله، كما أن أدائه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة و عليه اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الالتزامات الفورية.

— ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها التقت نحو مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة و هي تشكل أساسا جيدا لاستفادة من النتائج التي توصلت إليها، و ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- لاستكمال الجوانب العملية لتطبيق نظام البنك الأمريكي CAMELS بدراسة بنك الأردن للفترة ممتدة من (2014-2016) وذلك لعدم تطبيقه على بنوك التجارية الجزائرية نظرا لصعوبة الحصول على التقارير المالية تخدم الدراسة لذا تم تطبيق على بنك الأردن؛
- دراسة مؤشر إدارة بنك الأردن بشكل دقيق و شامل على خلاف دراسات السابقة التي واجهت صعوبة في دراسة مؤشر الإدارة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك

التجارية و إدارة المخاطر

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، على رغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار، إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.

من الأهداف الرئيسية للرقابة البنكية التأكد من وجود نظام بنكي سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار القوانين التي تحكم العمل البنكي بالبلاد.

كما أن البنوك توجه جزءا مهما من مواردها في أنشطة أغلبها تدر عائدا لكن ما يمكن قبوله من العوائد يجب موازنته بما يتحقق من مخاطر، ويبقى القرار دائما إلى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن للمستوى المعين من المخاطر والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لنفس مستوى المردود، ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم حصر البنوك التجارية كونها تأخذ الحيز الأكبر في التعامل و لتسهيل عملية الدراسة.

وسنطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الرقابة على البنوك التجارية.

المبحث الثالث: المخاطر البنكية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أحد المؤسسات المالية المتخصصة التي تتعامل في النقود، حيث أنها الجهة أو المكان التي يلتقي فيها عرض النقود بالطلب عليها، و هذا يرجع إلى أن هذه البنوك تقوم بإيجاد نظاما ذو كفاءة عالية تعمل على تجميع ودائع و مدخرات الأفراد و المؤسسات، كما تعد أداة ضرورية تقوم بمهمة التمويل اللازم للأفراد أيضا و للتجار و المنتجين من خلال ما توفره من ائتمان.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بأعمال الصرافة والخدمات المصرفية وقبول الودائع ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القروض، من هنا فان البنوك التجارية تقوم بدور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير الاموال اللازمة للاستثمار استخدامها بأسلوب منظم لتسهيل اقامة العديد من المشروعات.

أولا: نشأة البنوك التجارية و تطورها

لقد ارتبطت نشأة البنوك كنتيجة طبيعية لتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات، و كنتيجة أيضا لزيادة التبادل التجاري بين الشعوب و الدول المختلفة، ومن ثم ظهور النقود كوسيلة لعملية التبادل بين الدول ، وبدأت ظاهرة إيداع الفائض منها كودائع مقابل الحصول على عمولة نظير حمايتها و المحافظة عليها.

ونظرا لتنوع العمليات الاقتصادية و المعاملات التجارية الأمر الذي أدى إلى تنوع و تعدد العمليات البنكي، وهو ما استدعى إلى تخصص البنوك في أنواع مختلف من العمليات، ومن ثم ظهرت البنوك المتخصصة مثل البنوك التجارية و الصناعية والعقارية والزراعية وغيرها. (هلالى وشحادة، 2009، ص.19)

تشير بعض الدراسات إلى أن بداية ظهور البنوك كانت في جزيرة صقلية التي كان يعمل معظم أهلها في صيد، فكان الصياد يغيب طويلا إذا خرج لصيد فيقوم بإيداع أغراضه الثمينة لدى الصاغة مقابل أجر معين، كما أن أهل الجزيرة من الأغنياء كانوا يودعون أموالهم لدى الصاغة مقابل اجر معين.

كان الصاغة هم الملجأ الأهم للراغبين في الاقتراض حيث برع الصاغة في استغلال حاجات السكان فكانوا يقرضونهم بفائدة (ربا)، وعندما ازداد الطلب على القروض وجد الصاغة أنفسهم أمام إمكانية استخدام الأموال المودعة لديهم للأسباب التالية(الوادي وسمحان وسمحان، 2010، ص.101):

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

- إن المودع لا يهتم سوى الحصول على أمواله عند الطلب؛
- إن الفترات التي كان يغيبها الكثير من المودعين تعتبر طويلة نسبيا؛
- إن احتمال عودة هؤلاء المودعين معا وسحبهم لأموالهم معا أمر مستحيل؛
- ان هناك من يودع يوميا فيعوض المسحوبات منها مما يحافظ على مستوى العام للودائع لدى الصائغ.

أصبح الصائغ يستخدمون أموال الناس المودعة لديهم في الإقراض بفائدة وهذا زاد من اهتمام الصائغ في الحصول على قدر أكبر من الودائع للتمكن من منح قروض أكبر و تحصيل فوائد (ربا) أكبر، لذا زادت المنافسة بين الصائغ لأغراء الناس بإيداع الأموال حتى أصبحت الوديعة بدون أجرة بل و أصبح الصائغ فيما بعد و بسبب المنافسة يدفعوا للمودعين فوائد على ودائعهم إضافة إلى تسهيل عملية الإيداع لدرجة أنهم كانوا يحملون طاولاتهم (banco باللغة الإيطالية) إلى الشاطئ لأخذ الودائع دون تأخير المسافرين. و يقال أن اسم البنك (bank) جاءت من كلمة (banca او banco) و التي تعني الطاولة أو المنضدة. (الوادي وآخرون، 2010، ص.102)

وفي مرحلة لاحقة أصبح بالإمكان نقل المال المودع لدى الصائغ من شخص إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بواسطة كتاب خطي مميز يأمر بموجبه المودع الصائغ بدفع المبلغ لشخص آخر، وفي حال كان المستفيد من الأمر يرغب بإبقاء المبلغ لدى الصائغ فان التوقيع على شهادة الإيداع أصبحت تكفي لتحويل ملكية الوديعة من المودع الأصلي إلى المودع الجديد.

يشير المؤرخون إلى إن أول بنك منظم أنشئ في عام 1157م ثم بنك جنوه عام 1170م وبرشلونة عام 1403م وأمستردام عام 1609م وهامبورغ عام 1619م، وكان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع و الصرف المحلي بينك واحد يخضع لإشراف الحكومة حماية للمواطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوكات.

يقال أن القروض التي كانت تمنح للتجار و البحارة وملاك الأراضي بفائدة تتراوح بين 6 إلى 48 بالمئة شهريا، وقد واجهت هجوما شرسا من رجال الدين في أوروبا في تلك الفترة لأن الربا محرم في النصرانية واليهودية إضافة إلى سوء معاملة البنيكيون للفقراء و استغلالهم. (الوادي وآخرون، 2010، ص.103-104)

في عصر النهضة انحصر الجزء الأكبر من العمل البنكي في فئات الغنية و الطبقة البرجوازية و انتشار العمل البنكي نتيجة تطور الملاحة ووسائل الاتصال ليشمل العالم، وبدأت الأعمال البنكية تتنوع و تشمل عددا، أكبر من المعاملات المالية مما جعل الحكومات تولي مزيدا من الاهتمام بهذا العمل و مراقبته فأصبح في بداية القرن التاسع عشر قوانين وتشريعات تحكم البنوك و البنيكيين و المعاملات البنكية.

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع, تدفع عند الطلب أو لأجل و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي, وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الدخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات. (سناء مسعودي, 2015, ص.4)

هنالك عدة تعريفات نذكر منها:

— هي كل مؤسسة مهنتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصوم و عمليات القرض أو أي عمليات مالية أخرى؛ (عاشوري، 2011، ص.04)

— هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد و الهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة الخارجية و الداخلية؛ (السيد سرايا، 2008، ص.15)

إذن البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان.

ومن هذا التعريف يتبين أن البنوك التجارية هي: (الوادي وآخرون، 2010، ص.105)

1- مؤسسات مالية:

لأنها تتعامل في الأموال آخذو عطاء، اقتراضا إقراضا، استئجارا تأجيرا.

2- مؤسسات وسيطة:

لأنها تقوم بالوساطة بين جمهور المدخرين و المستثمرين (أي أنها تقوم بإيصال النقود من وحدات الادخار إلى وحدات العجز). فوظيفة الوساطة المالية للبنوك تحقق المزايا التالية: (الوادي وآخرون، 2010، ص. 106)

- تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا و تستخدمها في إقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز؛
- تحقق منفعة كبيرة للاقتصاد و فائدة مباشرة للمدخرين و المستثمرين، حيث يتم تجميع أحجام كبيرة من المدخرات من صغار المدخرين وتوظيف هذه المدخرات بشكل علمي ومدروس؛

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

- تسهيل الاتصال بين المدخرين و المستثمرين، فيكفي أن يضع المدخر مدخراته في البنوك دون البحث عن مستثمر وصاحب المشروع إذا احتاج إلى الافتراض فانه يتوجه إلى البنوك دون البحث عن مدخر؛
- تساعد على تقليل المخاطر التي تتعرض لها المدخرون نتيجة إقراض أموالهم للمستثمر النهائي حيث تكون المخاطر كبيرة إذا تخلف المستثمر عن سداد الدين.

لعل أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات مالية وبنكية وأخطر ما تؤثر به على الاقتصاد، هو قدرة هذه البنوك على خلق النقود سواء كان بنكا منفردا أو بنوك مجتمعة والتي تعني أن البنك يقدم تسهيلات ائتمانية للعملاء بدون أن يكون هناك حقيقة ودائع مخصصة ومقابلة لها وبالتالي قدرتها على التأثير على عرض النقود و الطلب عليها في المجتمع و كذلك تفاعلها مع السياسات النقدية، كما أن انتشارها في المجتمع يسهل على الأفراد الحصول على الخدمة البنكية وفي ذات الوقت يجعل هذا التنظيم البنكي أكثر قدرة على جمع أكبر كمية من الودائع و منح التسهيلات البنكية مما يترك أثرا بالغا في الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتمثل في مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، إذ يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي،

الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية وتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحداً، غير أن تعددها في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات بنكية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما،

الخاصية الثالثة: تختلف النقود البنكية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان. والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود البنكية تخاطب القطاع الاقتصادي؛

الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي، فتعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

ترتكز معظم عمليات البنك في قبول الودائع ومن ثم إعادة استثمار هذه الودائع بشتى أنواع و مجالات الاستثمار المختلفة، وبشكل عام تمارس البنوك التجارية جميع الأعمال التجارية المعتادة للبنوك لحسابها أو لحساب الغير ومن هذه الوظائف: (البديري، 2013، ص ص.16-17)

- 1- قبول ودائع العملاء النقدية بأنواعها الجارية والتوفير والثابتة والمحافظة عليها؛
- 2- منح التسهيلات بأنواعها؛
- 3- قطع(خصم) الكمبيالات والحوالات؛
- 4- التسليف لقاء رهن البضاعة والأسهم والسندات والمصوغات الذهبية؛
- 5- التسليف على مستندات الشحن؛
- 6- إصدار خطابات الضمان لمنفعة شخص ثالث؛
- 7- فتح الإعتمادات المستندية؛
- 8- تحصيل بدل الحوالات والكمبيالات والشيكات ومستندات الشحن لحساب شخص ثالث؛
- 9- شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب شخص ثالث؛
- 10- شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية وشيكات المسافرين؛
- 11- توفير الخزائن الخاصة(صناديق الإيداع) لحفظ الممتلكات الثمينة؛
- 12- الاقتراض والتسليف لتمويل شراء المكائن والمعدات المتعلقة بالمشروعات الغالية؛
- 13- الاقتراض لتمويل المشروعات الخاصة بالنقل البري والجوي والبحري والنهري؛
- 14- المساهمة في خطط التنمية القومية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

المبحث الثاني: الرقابة على البنوك التجارية

تعتبر عملية الرقابة البنكية الفعالة على المؤسسات المالية للحفاظ على بيئة بنكية قوية باعتبار أن للنظام البنكي دورا أساسيا في عملية تسوية المدفوعات و توزيع المدخرات و توفير سياسة اقتصادية شاملة و فعالة تسهم في تأمين الاستقرار المالي.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على البنوك التجارية

تعد الرقابة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق البنكي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية، وتجنّبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء، وبالتالي ضمان سلامة الجهاز البنكي واستقراره.

قبل أن نتطرق إلى تعريف الرقابة البنكية نعرف الرقابة بصفة خاصة.

الرقابة هي وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة متجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق هذه الأهداف بغرض التقييم والتصحيح. (عبد النبي، 2010، ص.35)

ويعرفها فايول على أنها تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة والمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهم أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها. (سويلم، 1992، ص.239)

الرقابة البنكية "هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم البنكية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين و الأنظمة والتعليمات البنكية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى" (زيدان وجبار، 2008، ص.4)

الرقابة البنكية " هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسيّر عليها أو تتخذها البنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك توصلا إلى تكوين جهاز بنكي سليم، يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين و المستثمرين، و بالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها" (الناشف والهندي، 1998، ص.121)

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها، ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة، ويتطلب ذلك القيام بـ:

- **المتابعة:** والتي تعني بالتأكد من أن الهدف قد تحقق فعلا وفي الوقت المحدد له.
- **التقييم:** والذي يعني بالتأكد من أن ما تم تنفيذه قد تم وفقا لما يجب أن يكون.

وعملية الرقابة بشقيها المتابعة والتقييم تتطلب وجود:

- معايير رقابية يتم القياس والتقييم بموجبها وعلى أساسها؛
- قياس الأداء استنادا لهذه المعايير؛
- تحديد الانحرافات وعلاجها.

المطلب الثاني: أهداف الرقابة في البنوك التجارية

تنقسم الأهداف إلى مجموعتين رئيسيتين:

أولاً: الأهداف التقليدية

1. التأكد من دقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات ومدى إمكانية الاعتماد عليها؛
 2. الحصول على رأي محايد يستند إلى قرائن وأدلة قوية على مدى مطابقة القوائم المالية التي يعدها البنك والتي تم تدقيق حساباتها لما هو مقيد بالدفاتر والتسجيلات وعن مدى دلالة تلك القوائم على نتيجة أعمال البنك من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وحقيقة مركزه المالي في نهاية تلك الفترة؛
 3. اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تزوير؛
 4. تقليل فرص ارتكاب الغش وذلك عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية للبنك وما تحدّثه زيارات المراقبة المفاجئة من أثر في نفوس الموظفين؛
- وعلاوة على الأغراض التقليدية أعلاء نجد أن الرقابة توفر للبنك المزايا التالية: (الصيرفي، 2006، ص ص. 230-

231)

- ✓ يطمئن المساهمون في البنك على سلامة إدارة البنك وسلامة أموالهم المستثمرة؛
 - ✓ يعتمد المديرون على الحسابات التي تمت مراجعتها في تقرير السياسة الإدارية السليمة للحاضر والمستقبل
- وعلاوة على ذلك تكشف المراقبة عن مواطن الضعف في النظم الإدارية وخاصة نظم الرقابة الداخلية؛

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

كما أن الرقابة المالية على الإدارة العليا تهدف إلى ما يلي: (الصيرفي، 2006، ص ص. 231-232)

1. **المساءلة المالية:** ويجب أن تتضمن سلامة التصرفات المالية والكشف الكامل للانحرافات، ومدى اتفاق التصرفات مع القوانين و القواعد السرية المفعول؛
2. **المساءلة الإدارية:** ويجب أن تختص بالكفاءة والاقتصاد في استخدام الأموال العامة والملكية والأفراد غيرها من الموارد؛

3. **المساءلة عن البرامج:** ويجب أن تختص بالبحث عن مدى تحقيق البرامج و الأنشطة الحكومية بالأهداف المحددة مع مراعاة كل تكاليف النتائج.

ونحن انطلاقاً من المفهوم الشامل للرقابة العليا وفي إطار نظرية الإشراف المنصف بالديناميكية، فإننا نحدد أهداف الرقابة المالية على الإدارة العليا بما يلي:

✓ التحقق من أن كل ما يجب قيده خلال السنة المالية قد جرى تسجيله في الحسابات المختصة وبالمبلغ الصحيح؛

✓ التحقق من أن الإنفاق قد تم وفق ما اعتمد له مسبقاً و في حدود الصلاحيات الممنوحة؛

✓ التأكد من اعتماد جميع القوانين والأنظمة والتعليمات السارية عند إنجازه متماشية مع نشاطات البنك والتأكد من فعالية وجدية هذه القوانين و الأنظمة والتعليمات ومن أنها تحقق الهدف المرجو؛

✓ التأكد من أن البنك والإدارة العليا يسيران باتجاه تحقيق الأهداف المحددة في قانون التأسيس و التعديل و النظام الأساسي بالكفاءة المطلوبة؛

✓ ترشيد الانجاز وتوجيه العاملين في البنك أو الإدارة العليا.

إن بعض هذه الأهداف قد تبدو وكأنها من مهام سلطة الرقابة كما في الأهداف (1,2,3) أو أنها من النتائج الحاصلة من قيام سلطة الرقابة بمهامها كما في الأهداف (4,5) إلا أننا نرى وفي مضممار سعيينا للوصول إلى درجة متقدمة من الرقابة العليا وبأسلوب متطور أن نضع ما نصبو إليه من سلطة الرقابة في صورة أهداف ونطلب من هذه السلطة إنجازه بأعلى كفاءة وعلى أن تبقى تلك الأهداف في مجال التطور و الشمول بحسب تطور الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. (الصيرفي، 2006، ص. 233)

ثانياً: الأهداف الحديثة للرقابة

تتمثل الأهداف الحديثة للرقابة في مايلي:

1. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفاً منها؛

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

2. تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق محور الإسراف في جميع النشاط؛

3. تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع؛

ولكي تستطيع أجهزة التخطيط و الرقابة تحقيق عمليات المتابعة و الرقابة على البنوك وبالتالي تحقيق أهدافها، يجب أن تتوفر لديها بيانات على مدى تنفيذ تلك البنوك للبرامج أول بأول، وأن تكون قادرة على تحليلها و الاستفادة منها وأن تكون لها سلطة اتخاذ القرارات بما يمكن من تذييل أي صعوبات تعترض عملية التنفيذ، وأن تكون على اتصال وثيق بكافة الأجهزة التنفيذية في الدولة وتستعين أجهزة التخطيط والرقابة بعدد من المؤشرات المحاسبية للتعرف على مدى التنفيذ و قياس كفاية الوحدات وذلك باستخدام عدة معايير و أنماط محددة مسبقا للحكم على كفاية أوجه النشاط وعلى النتائج النهائية المستهدفة.

بإضافة إلى ذلك يجب أن تزداد فاعلية جهاز الرقابة الداخلية في البنوك بحيث يضطلع بمهمته العادية التي تتلخص بالرقابة المالية التي تهدف إلى التأكد من إتباع قواعد العمل المحددة لغرض المحافظة على حسن الاستخدام أموال البنوك في الأغراض المخصصة لها دون إسراف أو ضياع.

المطلب الثالث: أنواع الرقابة في البنوك التجارية

أولاً: الرقابة حسب المعايير

وتتضمن رقابة على أساس الإجراءات ورقابة على أساس النتائج (عبد النبي، 2012، ص.38)

❖ **الرقابة على أساس الإجراءات :** تقوم الرقابة على أساس القواعد والإجراءات بقياس التصرفات التي تصدر عن البنوك، ومطابقتها بمجموعة القوانين والقواعد والضوابط والطرق والإجراءات، ويركز هذا النوع من الرقابة على التصرفات التي تصدر من الإدارة العليا للبنوك ومن العاملين فيها، وليس على ما تحققه هذه التصرفات من نتائج نهائية.

❖ **الرقابة على أساس النتائج :** تقوم الرقابة على أساس النتائج بقياس النتائج النهائية التي تحققها البنوك، وفق معايير يمكن قياسها موضوعياً، فهذا النوع من الرقابة لا يتابع ويقوم التصرفات والنشاطات التي تقوم بها البنوك، وإنما يركز فقط على النتائج التي تحققها هذه البنوك.

ثانياً: الرقابة حسب موقعها من الأداء

❖ **الرقابة السابقة:** وتسمى بالرقابة المانعة أو الوقائية، وتهدف إلى ضمان حسن الأداء أو التأكد من الالتزام بنصوص القوانين والتعليمات في إصدار القرارات أو تنفيذ الإجراءات، كما تهدف إلى ترشيد القرارات وتنفيذها بصورة سليمة وفعالة.

❖ **الرقابة اللاحقة :** وتسمى الرقابة البعدية أو الرقابة المستندية، وفي هذا النوع من الرقابة لا يتم تقويم تصرفات وقرارات وإجراءات الإدارة العليا للبنك إلا بعد حدوث التصرفات فعلا، إن تقويم الأداء بعد أن يكون هذا الأداء قد وقع بالفعل يجعل الرقابة اللاحقة ذات طابع تقويمي أو تصحيحي .

ثالثا: **الرقابة وفقا لمصادرها** (عبد النبي، 2012، ص.39)

❖ **الرقابة الداخلية :** يقصد بالرقابة الداخلية أنواع الرقابة التي تمارسها البنوك بنفسها على أوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال مستويات التنظيم المختلفة .

❖ **الرقابة الخارجية:** تعتبر الرقابة الخارجية عملا متمما للرقابة الداخلية، ذلك لأنه إذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء، فانه ليس ثمة داع عندئذ إلى رقابة أخرى خارجية. لذلك فان الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة أي غير تفصيلية، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة متخصصة، ما يكفل الاطمئنان إلى أن الجهاز الإداري للبنك لا يخالف القواعد والإجراءات، وعادة ما يتبع أجهزة الرقابة الإدارة العليا، وهذا يعطيها مكانة مرموقة وقوة دفع عالية واستقلالا يمكنها من حرية العمل وبعدها عن تدخل الأجهزة التنفيذية في أعمالها أو محاولة التأثير في اتجاهاتها.

المبحث الثالث: المخاطر البنكية

تتضمن دراستنا في هذا المبحث عرض مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها وأنواع المخاطر التي تواجه العمل البنكي.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وأن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ به، بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها، وكلما كان مستوى التأكد عال كلما انخفضت مستويات المخاطر، ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في البنوك لابد من معرفة طبيعة الأعمال البنكية، والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس البنك فيها أعماله وطبيعة المعايير والرقابة البنكية، وظروف السوق والقطاعات الرئيسية التي يتكون منها، وتحديد طبيعة المخاطر التي ترتبط بالأنشطة البنكية. (أل شبيب، 2012، ص.231)

والمخاطر هي الفشل في تحقيق العائد وتقاس أيضا بدرجة التقلبات في القيمة السوقية للبنك، أما إدارة المخاطر هي عبارة عن جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للبنك، أو هي الإجراءات التي تعمل على تقليل مستوى المخاطر.

ويعرف الخطر على انه "احتمال الخسائر في الموارد المالية أو المعنوية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير"، فهو عنصر ريب وشك وتردد يمكنه التأثير على العامل الاقتصادي أو سياق العملية الاقتصادية. (أل شبيب، 2012، ص. 232)

المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية

فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما :

❖ **المخاطر النظامية :** ويطلق عليها المخاطر العامة، وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العوالة البنكية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها، وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها (حمراوي نعيمة، 2009، ص.04).

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

❖ **المخاطر غير النظامية :** وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها مايلي: (حمراوي نعيمة، 2009، ص.04)

1-التغيرات التنظيمية والإشرافية : فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك لتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ البنكية السليمة مثل: الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

2-عدم استقرار العوامل الخارجية : أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على انهيار اتفاقية **breton woods** إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية، وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية، في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.

3-المنافسة : فمع تزايد اثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى قرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والبنكية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق البنكي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية :

● **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

● **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

● **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والبنكية.

4-تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها، من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.

5-التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثروة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض التكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها. (حمراوي نعيمة، 2009، ص.05)

المطلب الثالث:أنواع المخاطر البنكية

من أهم المخاطر التي تتعرض إليها البنوك مايلي :

المخاطر الاستراتيجية: Strategic Risk

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله، نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات، وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي.

يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية، وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة في البنك .

إن السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل هي حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها على المدى القصير والطويل، بالتالي لابد من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعة إستراتيجية البنك، ومن أجل وجود إدارة مخاطر إستراتيجية قوية لدى البنوك لابد من توفر أنظمة معلومات كي تتمكن إدارة البنك من المراقبة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية، مثل النمو الاقتصادي، التضخم، اتجاه أسعار العملة.....الخ. كذلك تحتاج البنوك إلى أنظمة رقابة داخلية لضمان أن البنك غير معرض لمخاطر إستراتيجية.(موسى وآخرون، 2012، ص.298)

المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف أحد العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة .

وهي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، فمثلا هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني احتمالية التخلف عن السداد تزداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للشركات، أو تراجع قيمة أسهمها.(نقولا ، 2009، ص.77)

ويمكن قياس المخاطر الائتمانية كمايلي: (سنوسي، 2016، ص.230)

صافي أعباء القروض

المخاطر الائتمانية =

إجمالي القروض

إن المخاطرة الائتمانية ذات أهمية بالغة، حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة، وتتم مراقبة هذه المخاطرة عادة من خلال إجراءات كلاسيكية متبعة في البنوك. ورغم أن مثل هذه الإجراءات وجدت منذ أن بدأت البنوك في ممارسة الإقراض، إلا أن قياس المخاطرة الائتمانية يثير العديد من القضايا، أو أن الأرصدة المعلقة وقت التخلف عن الدفع لا تكون معلومة مسبقاً، أما بالنسبة على السحوبات على المكشوف فإن الاستعمالات المستقبلية لهذه الخطوط تكون غير معلومة، حيث أن استخدامها متروك ضمن حدود معينة لمبادرة العميل، ولذلك فإن المبلغ المعرض للمخاطرة في المستقبل والذي من المحتمل أن يفقد في حالة التخلف عن الدفع لا يكون معروفاً في مثل هذه الأحوال.

وفي النهاية يصعب تقويم المخاطر الائتمانية المتراكمة عبر مجموعة من المعاملات سواء قروض أو أدوات سوقية بسبب تأثيرات التنويع، وإذا ما تخلف كل العملاء عن الدفع في نفس الوقت على سبيل المثال، فتحمي كل البنوك نفسها من هذه المخاطرة باللجوء إلى التنويع، والذي يجعل حالات التخلف عن الدفع المتزامنة مستبعدة جداً، ومع ذلك فإن القياس الكمي لتأثير المخاطرة الائتمانية مازال يشكل تحدياً. (نقولا ، 2009، ص.78)

مخاطر السيولة: Liquidity Risk

تعني مخاطر السيولة تزايد الصعوبات التي يواجهها البنك لتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماته المتعددة، وأهمها سحبوبات العملاء من أصحاب الودائع، أو عدم قدرته في تقاسم القروض إلى العملاء بسبب انخفاض أو نقص السيولة أو تلبية رغبات إدارة المحفظة من التدفقات النقدية للاستثمار في الأوراق المالية المتاحة، ويأتي النقص في السيولة لأسباب متعددة، أهمها زيادة حجم الموجودات البنكية التي لا يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وبسرعة لتلبية احتياج العملاء، أو بسبب عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته تكون البداية لظهور ظاهرة العجز، الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه. وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة في البنوك

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

المتخصصة في نشاطات الأموال الالكترونية، إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصد لتغطية التسديد في أي وقت محدد.
(آل شبيب، 2012، ص ص.242-243)

وتقاس مخاطر السيولة كمايلي: (سنوسي، 2016، ص.230)

الودائع الأساسية

مخاطر السيولة =

إجمالي الأصول

إضافة إلى ذلك قد يؤدي خطر السيولة إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية، ويمكن قياس سيولة البنك من خلال وسائل متعددة أهمها السحب أو الإضافة إلى الرصيد لدى البنك المركزي أو الإقراض أو الاقتراض من البنوك الأخرى والاقتراض من البنك المركزي، خاصة إذا كان النقص في السيولة بمحفوف بمواجهة عجز الاحتياطي القانوني أو الاحتياجات الموسمية أو مواجهة حالات طارئة، ويمكن مواجهة النقص في السيولة بتخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض وبيع أو شراء الأوراق المالية.

مخاطر تقلبات أسعار الصرف: Foreign Exchange Rate Risk

مخاطر سعر الصرف ناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال البنكية وتاريخ الدفع الفعلي، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي وإنشاء المناطق التجارية الحرة، ومن أهم هذه المخاطر التي تواجه أسعار الصرف هو اختلاف نسبة التفضيل النقدي و أسعار الفائدة، وتقاس نسبة التفضيل النقدي كمايلي:

كمية النقود

نسبة التفضيل النقدي =

الدخل القومي × مستوى الأسعار

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

أما بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف فتقاس كمايلي: (سنوسي، 2016، ص.230)

المركز المفتوح في كل عملة

مخاطر أسعار الصرف =

القاعدة الرأسمالية

عند انخفاض أسعار الصرف تزداد رغبة البنوك التجارية في تقديم الأوراق التجارية إلى البنك لإعادة خصمها، مما يزيد من إمكانية البنوك في زيادة حجم الائتمان، مع معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك من المقترضين باستعمال سياسة سعر الخصم، كذلك يعتبر سعر الصرف من الوسائل التي تمكن البنوك عن طريقها الحصول على الأموال، وان أسعار الصرف تؤثر على حجم التجارة الخارجية بين الدول. (آل شبيب، 2012، ص 235-236).

مخاطر سعر الفائدة: Interest Rate Risk

هي المخاطر الناجمة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله، وتزداد المخاطر للبنوك المتخصصة التي تعمل في مجال الأموال الالكترونية نظرا لتعرضها لمخاطر معدلات فائدة كبرى، إلى الحد الذي تنخفض فيه الأصول نتيجة الحركة السلبية لمعدل الفائدة بما يؤثر على مطلوبات الأموال الالكترونية القائمة، إذ تشكل عوائد الفوائد نسبة 90% من إيرادات البنوك، وبالتالي فان أي انخفاض أو ارتفاع في سعر الفائدة سيؤثر على إجمالي إيرادات البنك ثم الأرباح. (آل شبيب، 2012، ص. 236)

تقاس مخاطر سعر الفائدة كمايلي: (سنوسي، 2016، ص.230)

الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة =

إجمالي الأصول

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و إدارة المخاطر

إن المسؤولية تقع على مجلس الإدارة لفهم طبيعة ومستوى مخاطر سعر الفائدة، والتأكد من أن إدارة البنك تقوم بالخطوات اللازمة من أجل تعريف قياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر، كذلك يجب أن تتوفر لدى البنوك السياسات الواضحة والإجراءات اللازمة للحد من مخاطر سعر الفائدة. (موسى وآخرون، 2012، ص300)

مخاطر السمعة : Reputation Risk

هذه المخاطر ناتجة عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته، أو نتيجة فشل البنك في إدارة أحد المخاطر، وعلى مجلس الإدارة أن يتعامل مع مخاطر السمعة ويظهر أن هذا النوع هو تحت السيطرة من أجل الحفاظ على سلامة ومثانة البنك، كذلك على إدارة البنك أن تكون لديها فهم كامل بكل مكونات مخاطر السمعة وأن يكون لديها الالتزام بالتقيد بكافة القوانين والأنظمة، كذلك على إدارة البنك أن تكون على معرفة تامة بمكامن مخاطر السمعة وكذلك مصادر هذه المخاطر، وأن تكون لديها أنظمة وإجراءات وسياسات قادرة على اكتشاف والتعامل مع مخاطر السمعة. (موسى وآخرون، 2012، ص.302)

المخاطر التشغيلية : Operational Risk

المخاطر التشغيلية هي تلك المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية. وتقاس مخاطر التشغيل كما يلي: (سنوسي، 2016، ص.231)

مخاطر التشغيل = إجمالي الأصول

عدد العاملين

وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة، وألا تتخذ إجراءات تصحيحية وأن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة، وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين :

- **المستوى الفني:** عندما يكون نظام المعلومات أو مقاييس المخاطرة قاصرة.
- **المستوى التنظيمي:** ويتعلق بإثبات ومراقبة المخاطر وسن القواعد والسياسات ذات الصلة.

في كلتا الحالتين تكون العواقب متشابهة، فأي قصور يحتمل يولد خسائر بحجم غير معلوم بالنظر لعدم اتخاذ إجراء تصحيحي أثناء الفترة التي تم فيها تجاهل المخاطرة، ومما يزيد الوضع سوءاً أن هناك العديد من الأسباب المحتملة في حدوث نواحي القصور هذه. (نقولا، 2009، ص.82)

المخاطر القانونية :

تظهر هذه المخاطر بسبب زيادة التزامات البنك نتيجة للقوانين والتشريعات السيادية الحكومية، كزيادة النسبة القانونية من الاحتياطي الإلزامي إلى رأس المال أو فرض شروط تؤدي إلى تخفيض قيمة الموجودات البنكية بسبب التشريعات، كإلزام البنك بالمساهمة في التكافل الاجتماعي، ومخاطر قانونية أخرى ترتبط بتوثيق العقود غير القابلة للتنفيذ قانوناً، مما يؤدي إلى أن تظهر الأصول بأقل من قيمتها أو تظهر الالتزامات أكبر مما هو متوقع. (نقولاً، 2009، ص.83)

خلاصة:

من خلال ما سبق نستنتج أن البنوك التجارية لها أهمية كبيرة في النظام البنكي فلا يمكن أن يقوم النظام البنكي بدون بنوك تجارية، حيث أن الرقابة تحكم وتقيم أداء البنوك، وتنظيم المسؤوليات وواجبات وصلاحيات العلاقات المتداخلة بين جميع الأطراف، حيث تتميز البنوك التجارية بدرجة عالية من المخاطر، وهذه المخاطر متنوعة، حيث أن المخاطر الائتمانية هي الأكثر خطورة باعتبار أن الائتمان هو النشاط الأكثر عائدا للبنوك التجارية.

كما تعد نشاطات البنوك التجارية محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين فقط، بل أصبحت عمليات يومية تهم قطاعات واسعة من أفراد ومؤسسات ومنظمات، وتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة، وفي ظل هذه التحولات تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا، نظراً لما تقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور في وضع يتميز بالاستقرار.

الفصل الثاني :

الأدبيات النظرية لنظام

التقييم البنكي الأمريكي

CAMELS

تمهيد:

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي بنك لما يتضمنه من قياس لمدى قدرة البنك على تحقيق أهدافها و كفاءتها في استغلال مواردها بصورة مثلى، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على النتائج المحققة و رسمها مستقبلا. و في مجال البنوك فإن عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات و المنظمات فمن خلالها تستطيع البنوك كشف نقاط القوة و الضعف في كافة أنشطتها و تحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة لرفع و تحسين الأداء.

يسعى نظام CAMELS من خلال تصنيفه للبنوك لتقييم كفاية رأس مال البنك و قدرته على مواجهة المخاطر التي تعترض أنشطته، و كذا تقييم جودة الأصول و قدرتها على تحقيق الإيرادات، كما يأخذ بعين الاعتبار كل من إدارة وضعية السيولة و حساسية البنك لمخاطر السوق، فينظر لإدارة البنك من حيث الكفاءة في التسيير و السعي على رفع مكانة البنك و مواجهة التنافسية، أما في ما يتعلق بالربحية فيهتم بمقدرة البنك على تحقيق أرباح مرضية تضمن إستمراره و استقراره، و ينظر إلى السيولة من حيث كفاءة البنك في تسيير سيولته و قدرته على تلبية الاحتياجات المالية، بالإضافة لمدى حساسية البنك للتغيرات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة و غيرها من المخاطر السوقية التي تؤثر على أدائه.

المبحث الأول: مدخل لتقييم الأداء البنكي

اختلفت النماذج التي عمدت إلى تقييم أداء البنوك بداية بالتحليل المالي مروراً بكل من نموذجي العائد على حقوق الملكية و القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى مؤشرات الحيلة الكلية و دورها في الكشف المبكر عن حدوث الأزمات و غيرها من النماذج التي و إن كانت لا تغطي التقييم الشامل للبنك و لكنها تسعى لتقييم الأداء من جانب معين.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء البنكي

إن الأداء البنكي هو انعكاس لكيفية استخدام البنك للموارد المالية و البشرية واستغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعله قادراً على تحقيق أهدافه.

أما تقييم الأداء عبارة عن "قياس مدى نجاح البنوك في تحقيق أهدافها المحددة مسبقاً، أو هو التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة". (تريعة ، 2013، ص.20)

فتقييم الأداء هو الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط البنك، بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات، وغالباً ما تكون المقارنة بين ماهو محقق فعلاً وماهو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب.

ونلخص مما تقدم أن تقييم الأداء يعني :

مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة البنك من إدارة نشاطاته في مختلف جوانبها الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية...الخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارته في تحويل المدخرات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدراته في تطوير كفاءته سنة بعد أخرى عن طريق تغلبه على الصعوبات التي تعترضه، وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عمله. (الكرخي، 2007، ص.31)

المطلب الثاني: مقومات تقييم الأداء البنكي

تتطلب عملية تقييم الأداء بعض المقومات أو المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتقاء بدرجة التقييم إلى مستوى من الثقة والموثوقية، مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات، والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ومن هذه المقومات نذكر منها مايلي :

1. أن يكون الهيكل التنظيمي للبنك واضحا تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينها؛
2. أن تكون الأهداف واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ ومناقشتها مع كل المستويات داخل البنك، لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ؛
3. أن يكون نظام تقييم الأداء شاملا ويغطي جوانب الأداء كافة في البنك التجاري؛
4. أن يتوفر للبنك مديرا متمرسا في عملية تقييم الأداء متفهما لدوره عارفا بطبيعة نشاط البنك قادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح؛ (الكرخي، 2007، ص.42)
5. أن يتوفر للبنك نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء، بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستوياتها من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر؛
6. أن تكون الإجراءات والآليات الموضوعية لمسار عمليات تقييم الأداء بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة، وإلا تعرقلت العمليات التقييمية والتصحيحية للأداء في هذا المستوى وضاعت الجدية المطلوبة من اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء؛
7. وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية أو كانت ايجابية أو سلبية بحيث يحقق هذا النظام رابطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في تحقيق الأهداف والارتقاء بها إلى المستوى المرسوم. (الكرخي، 2007، ص.43)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم أداء البنوك

تعتبر عملية تقييم الأداء البنكي من أهم العمليات التي تتم داخل البنك، لأنه يعكس حالته ومدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه ومن بين العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم أداء البنوك نجد مايلي:

الكفاءة: إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في البنوك وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أن البنك أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات.

هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو اقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى.

الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطور.

وتشير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف البنك.

الإنتاجية: وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في البنك، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق الموارد.

هنا الإنتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين مدخلات ومخرجات البنك (سناء مسعودي، 2015، ص.28).

الجودة: هي قدرة البنك على تلبية حاجات العملاء وبأقل تكلفة.

وهنا الجودة تشير إلى وجود علاقة بين الزبون والبنك .

المبحث الثاني:مدخل حول نظام CAMELS لتقييم الأداء

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر هي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات البنكية التي تعرض لها في عام 1933. وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 40000 بنك محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو سحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 211 بنك.

المطلب الأول:نشأة وتطور نظام CAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1933م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالبنوك ومدى تحديد سلامتها البنكية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار. (شوقي بورقبة، 2009، ص 03)

ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق، وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

إلا أن نظام CAMELS لم يصل بصيغته الحالية إلا بعد مراحل من التطور والتغيير كغيره من الأنظمة، فقد بدأ النظام بمعيار مصغر يطلق عليه معيار CAEL الذي يرمز كل حرف منه إلى عنصر ومؤشر تقييمي، وبذلك فهو يتناول أربعة عناصر أساسية لتقييم وتصنيف أداء البنوك التجارية: (عباس فاضل رحيم، 2014، ص. 31)

الحرف C يرمز إلى مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy

الحرف A يرمز إلى مؤشر كفاءة الأصول Asset Quality

الحرف E يرمز إلى مؤشر كفاءة الربحية والدخل Earning And Profit

الحرف L يرمز إلى مؤشر كفاءة السيولة Liquidity Adequacy

ومن أجل مواكبة التطورات الميدانية التي أفرزها الواقع التطبيقي للنظام بحيث يستوعب العوامل المؤثرة، فقد تم إضافة معيار آخر لتلك المعايير والمؤشرات وهو معيار كفاءة الإدارة Soundness Management ويصبح النظام تحت مسمى CAMEL ثم إضافة معيار آخر للنظام وهو مؤشر الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity of Market Risks ليكون النظام تحت مسمى CAMELS.

المطلب الثاني: تعريف نظام CAMELS ومميزاته

أولاً: تعريف نظام CAMELS

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك، ومعرفة درجة تصنيفه والتنبؤ بمخاطره، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية على الأخذ بنتائج معيار والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. (شوقي بورية، 2009، ص ص 03-04)

يتكون معيار CAMELS من ستة مؤشرات تتمثل في العناصر التالية:

C: مدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر؛

A: يرمز لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها؛

M: يرمز للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل البنكي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي؛

E: يرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو البنك وزيادة رأس المال؛

L: يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة؛

S: يرمز لحساسية البنك اتجاه مخاطر السوق؛

ثانيا: مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية :

- إن هذا المعيار يعتمد الأسلوب الكمي الرقمي في عمليات الرقابة والإشراف مع تقييم وتصنيف جميع البنوك وفق معيار واحد؛
- يهدف إلى بناء نموذج قياسي للتنبؤ استنادا إلى بيانات البنوك ومؤشراتها الرقابية؛
- يمثل نموذج عملي لعملية الرقابة والإشراف وبديلا عمليا عن كتابة التقارير من جهات رقابية عدة، ويختصر زمن التفتيش وينظم جهود تلك الجهات نحو التركيز على أهم المحاور الفاعلة في خريطة العمل البنكي؛
- يساعد متخذي القرار في تحقيق مناعة ضد مخاطر الصدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة واتخاذ إجراءات وقائية مانعة لحدوث تلك المخاطر، أو الحد من الآثار المترتبة عليها وتقليل الخسائر الناجمة لأدنى حد ممكن إن لم تكن هناك إمكانية لتجنب كامل أخطارها مع الاستفادة منها في تجنب مثل هذه المخاطر لاحقا؛ (عباس فاضل رحيم، 2014، ص.32)
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة البنوك للبنك المركزي ومدى مصداقيتها .
- يقلل من نسب الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استخدام معيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية.

المطلب الثالث: كيفية عمل نظام CAMELS

يشمل نظام CAMELS على العناصر الستة الرئيسية و هي (حنان تريعة، 2015، ص 34-35):

- كفاية رأس المال C
- جودة الأصول A
- الإدارة M
- الأرباح E
- السيولة L
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق S

هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5 ، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء) و تمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء). و تصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:

الجدول رقم 01: تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS

النسبة الإجمالية	تصنيف البنك
1.4- 1	قوي
2.4- 1.5	مرضي
3.4 - 2.5	معقول
4.4 - 3.5	هامشي
5 - 4.5	غير مرضي

Resource:(Khalafalla, 2009, p. 65.)

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، و يعتمد التصنيف على 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب و معايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل بنك، و يتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من البنوك و لكل بنك على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها (Gunter et Blancard 2004; p: 78)

و بعدد حصول البنك على درجة تصنيف معينة يتم وصف حالة البنك حسب درجة تصنيفه كما يلي:

الشكل رقم 01: وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS

تصنيف مكونات CAMELS	وصف حالة البنوك
آمن و سليم	
1	البنوك في حالة سليمة في جميع النواحي و عموما فالمكونات الفردية تصنف بين 1 أو 2
2	البنوك سليمة نسبيا، عموما البنوك ليس لديها مؤشرات فردية أكبر من 3
غير مرضي	
3	تتطلب البنوك بعض الإرشادات الرقابية في واحد أو أكثر من المجالات النظام.
4	تتميز البنوك بوضع غير آمن و سليم بسبب وجود مخاطر مالية أو أوجه القصور الإدارية التي تؤدي إلى الأداء غير المرضي.
5	تتميز البنوك بوضع غير آمن و سليمة للغاية، البنوك في هذه المجموعة تشكل خطر كبير على صندوق التأمين على الودائع و احتمالات إفلاس كبير.

المصدر: حنان تريعة، 2015، ص. 36

المبحث الثالث: معايير نظام CAMELS

يشتمل نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال المعايير الستة المكونة له على العديد من المؤشرات والنسب التي يمكن من خلالها تقييم كل عنصر على حدى، لذا سندرس كل معيار من المعايير الستة دراسة مفصلة وكيف يتم التقييم الفردي لكل معيار بناءً على نظام واهم المؤشرات والنسب التي يعتمد عليها في دراسة كل معيار، بالإضافة إلى توضيح نقاط القوة والضعف التي يشملها المعيار وذلك من خلال درجات التصنيف المعتمدة .

المطلب الأول: كفاية رأس المال وجودة الأصول

أولاً: كفاية رأس المال Capital Adequacy : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، و من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: (زيتوني عبد قادر، (د.ت)، ص.15)

1- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر: هذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المرجحة بالمخاطر، فانخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، بالإضافة إلى هذا المؤشر يمكن النظر إلى جودة رأس المال خصوصاً أن مكونات رأس مال البنك تختلف باختلاف البلدان، كما أن مكونات رأس المال تختلف في قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالدرجة الأولى والدرجة الثانية والدرجة الثالثة لرأس المال.

2- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال: تستخدم هذه المقاييس لتلافي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للبنك الواحد، ومثال ذلك أن تحسب معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من البنوك كأكثر ثلاثة بنوك أو احتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام، أو حتى النظر في معدلات كفاية رأس المال لبعض البنوك التي لا تحقق المقاييس الدولية أو المقاييس المحلية. (بن موسى شيخ، 2007، ص.103)

إن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للبنوك اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية: (طلفاح، 2005، ص ص.1-2)

1- تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملاً محورياً في تحقيق السلامة البنكية ؛

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لنظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS

2- تعطي نتيجة القياس مؤشرا هاما للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ الإجراءات اللازمة مبكرا، كإجراءات المتعلقة برفع رأس المال؛

3- قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.

3- أسس تصنيف كفاية رأس المال:

جدول رقم 2 : تصنيفات رأس مال حسب مؤسسة (Examiner Ration)

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس مال الأساسي/متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	4% فأقل	3% فأقل
رأس مال الأساسي /الأصول المرجحة بالمخاطر	4% فأكثر	4% فأكثر	4% أقل من	3% أقل من
إجمالي رأس مال/الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8% فأكثر	8% أقل من	6% أقل من

المصدر: (عاشوري سورية، 2011، ص.91)

ثانيا: مؤشرات جودة الأصول: Assets Quality

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية: (زيتوني عبد القادر، (د.ت)، ص ص.16-17)

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
- التراكبات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقرض الوحيد أو المقرضين ذوي العلاقة؛

- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين)؛
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة؛
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية، والكمبيالات)

❖ البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال؛
- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدتها؛
- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة؛
- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص؛
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض؛
- الأصول البنكية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

❖ البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2): يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ (1) ولكن

- يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) بوحدة أو أكثر من الخصائص التالية: (أحمد نور الدين الفراء، (د.ت)، ص ص. 64-65)

- يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدتها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهةها؛
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل؛
- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها؛
- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تتجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

❖ **البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3):** يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ البنك خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب. كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية:

- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها؛
- الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال؛
- تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار البنك.

❖ **البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4):** يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل البنك المركزي لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

❖ **البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5):** تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

ثالثاً: طرق قياس جودة الأصول

تقاس جودة الأصول بموجب نظام CAMELS بالنسب التالية: (الفرا، (د.ت)، ص.68)

$$1. \text{نسبة التصنيف المرجح (WCR)} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}} = \%$$

حقوق الملكية + المخصصات

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لنظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS

وتقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على:

- حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة؛
- ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها؛
- أداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للبنك؛

$$2- \text{نسبة إجمالي التصنيف (TCR)} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{}} = \%$$

حقوق الملكية + المخصصات

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية:

- حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل؛
- ملء رأس المال قوية؛
- مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر؛
- إمكانية شطب ديون متعثرة منخفضة نسبياً؛
- سياسة منح ائتمان رشيدة؛
- ربحية أفضل مما يتيح فرصة أكبر لنمو البنك وتحقيق أهداف CAMELS .

رابعاً: أسس تصنيف جودة الأصول

الجدول رقم 3 : أهم النسب لتصنيف جودة الأصول وفق نظام CAMELS

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجحة (WCR)	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5% - 15%	20% - 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15% - 35%	50% - 80%

4	جيدة	من 35% - 60%	100% - 80%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر: (عاشوري سورية، 2011، ص. 92)

المطلب الثاني: مؤشرات سلامة الإدارة Management و الربحية Earnings

أولاً: مؤشرات سلامة الإدارة Management

يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والبنكية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، وفيما يلي أهم القضايا التي يتعين أخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة:

يستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل التالية: (شاهين، 2005، ص ص. 24- 25)

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات البنكية والبيئية والاقتصادية السائدة؛
- الأداء المالي للبنك بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاءة رأس المال، والأرباح والسيولة؛
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية؛
- قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي؛
- الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛
- الاتجاهات نحو تغليب المصلحة العامة للبنك؛
- الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين؛
- تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة والمهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي؛
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية؛
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وإنها تعمل بدرجة عالية من الجودة.

1- تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها (1) بالمؤشرات التالية: (شاهين، 2005، ص. 26)

- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات؛
- الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة البنكية؛

- مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل؛

- دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي؛
- مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر؛
- لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية؛
- يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معاً بصورة وثيقة؛
- التعمق الإداري والتناوب (الإحلال) والتدريب المعقول؛
- تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.

2- الإدارة التي يتم تصنيفها (2) لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبياً بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى، السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية، وكما توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بواجدة أو أكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية والظروف المصرفية المرتبطة بأعمال البنك.

3- الإدارة التي يتم تصنيفها (3) تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال البنكية، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المضاعفات الاقتصادية و/أو الأداء الاقتصادي الضعيف، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

4- الإدارة التي يتم تصنيفها (4) تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين، والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الإعسار.

5- الإدارة التي يتم تصنيفها (5) هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه، ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

ثانيا: مؤشر الربحية Eraning

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، و تقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية البنك أهمها :

* طرق قياس الربحية البنك

1- معدل العائد على الأصول (Return on Total Assets)

$$(ROA) = \frac{\text{دخل الصافي}}{\text{مجموع الأصول}} = \%$$

مجموع الأصول

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة البنك في استخدام أصوله والعكس صحيح.

(Peter S. Rose, 1999, P158, and Michael C. Ehrhardt, 2005, P454)

2- معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)

$$(ROE) = \frac{\text{دخل الصافي}}{\text{متوسط مجموع حقوق الملكية}} = \%$$

متوسط مجموع حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة البنك تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال المملوك والعكس صحيح.

3- معدل العائد على متوسط الأصول (Return on Total Average Assets)

$$(ROAA) = \frac{\text{دخل الصافي}}{\text{متوسط مجموع الأصول}} = 1\%$$

متوسط مجموع الأصول

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لنظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS

تقيس نسبة العائد على متوسط الأصول (ROAA) مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، كما تعتبر هذه النسبة أساساً لتقييم المصرف وفق مكونات نظام (CAMELS).

*نسب تصنيف ربحية البنك

جدول رقم 4: أهم النسب لتصنيف ربحية وفق نظام CAMELS

التصنيف	العائد من التمويل / إجمالي العائدات	المصروفات / العائدات	صافي العائد / متوسط أصول آخر سنة
1	$> 75\%$	$< 55\%$	$> 1.5\%$
2	$< 75\%$ $> 50\%$	$> 55\%$ $< 65\%$	$1.5\% <$ $> 0.75\%$
3	$< 35\%$ $> 20\%$	$> 65\%$ $< 75\%$	$0.75\% <$ $> 0.40\%$
4	$< 20\%$ $> 10\%$	$> 75\%$ $< 85\%$	$0.40\% <$ > 0
5	$< 10\%$	$> 85\%$	< 0

المصدر: (عبد القادر زيتوني، (د.ت)، ص ص 13-14)

*مؤشرات تصنيف الربحية:

- تصنيف 1:** تمكن الفرع من تحقيق ربحية كافية لدعم المركز المالي بغرض امتصاص الخسائر.
- تصنيف 2:** تمكن الفرع من تدعيم موقفه المالي بدرجة معقولة. الموقف عموماً لا بأس به ويفوق فروع البنوك المشابهة.
- تصنيف 3:** لا يمكن الفرع من تجنب الخسائر. أقل من متوسط فروع البنوك المشابهة.
- تصنيف 4:** الربحية أقل بكثير من متوسط فروع البنوك المشابهة.
- تصنيف 5:** يعاني الفرع من خسائر متلاحقة تهدده باستمرار. تآكل رأس مال الفرع بالخسائر.

المطلب الثالث: السيولة وفقاً لنظام CAMELS

1 - السيولة:

إن مشكلات جودة الأصول تؤدي إلى خسائر وبالتالي التأثير على كفاءة قاعدة رأس المال، أما عنصر السيولة فهو غير متداخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول أو الأرباح أو رأس المال، إلا أنه يعتبر مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، لذلك لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي: (شاهين، 2005، ص. 28)

- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات البنك اليومية؛

- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض؛

- مدى ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم؛

- مدى الاعتماد على الإقراض ما بين البنوك لتلبية احتياجات السيولة؛

- مدى ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف (أنظمة المعلومات الإدارية).

لما كانت إحدى مسؤوليات الإدارة الرئيسية هي الاحتفاظ بأصول سائلة كافية لتلبية الالتزامات اليومية، وزيادة الأرباح إلى حدها الأقصى وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، فإن الأمر يتطلب المعرفة التامة بهذه المسؤوليات، وكذلك تطورات الميزانية، وبقاعدة العملاء (القروض والودائع)، والبيئة الاقتصادية، فالإدارة التي تحتفظ بمستوى عالٍ من الأصول السائلة تأخذ بمخاطر قليلة وتجنّي أرباح منخفضة، وبالعكس فإن الإدارة التي تحتفظ بمستوى منخفض من الأصول السائلة تجنّي أرباح قوية، ولكنها تحتفظ بأصول عالية المخاطر.

2- طرق قياس سيولة البنك

وتقاس نسبة السيولة كما يلي: (الفرا، 2005، ص ص 81-94)

$$\checkmark \text{ نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}}$$

المطلوبات السائلة

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على موجوداته السائلة في تغطية الودائع، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة.

$$\checkmark \text{ نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{نقد في الصندوق}}{\text{الالتزامات السائلة}}$$

الالتزامات السائلة

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة في سداد الودائع.

3- أسس تصنيف السيولة وفق نظام التقييم البنكي CAMELS

• **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (1)** يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية:

– توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة؛

– محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة؛

– توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات؛

– امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المريح لعمليات الإقراض بين البنوك لمقابلة احتياجات السيولة.

• **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (2)** له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن البنك يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال: قد يلي البنك احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة والإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد البنك مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية. (على سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك..... إلخ).

• **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (3)** تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضاً إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة البنك على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.

• **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4)** يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية. كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

• **البنك الذي يتم تصنيف سيولته (5)** يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة؛ وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على

تلبية طلبات الدائنين والمودعين. (الفرا، 2005، ص. 82)

* نسب تصنيف سيولة البنك

جدول رقم 5: أهم النسب لتصنيف السيولة وفق نظام CAMELS

التصنيف	التمويل/الودائع	صافي التمويل / الموجودات	نسبة السيولة الداخلية
1	< %55	< % 50	> %15
2	< %60	< % 60	> %12
3	< %65	< % 65	> %10
4	< %70	< % 70	> %5
5	> %71	> % 70	< %5

المصدر: (عبد القادر زيتوني، د.ت). ص 14.

*درجات التصنيف لسيولة البنك

تصنيف 1: موقف جيد يعكس فائض في السيولة

تصنيف 2: الموقف في حدود المعقول ولكن هناك اتجاه وسير نحو الانخفاض. الاعتماد على الاقتراض في تزايد، لذا قد يحتاج الموقف لتسييل جزء من الأصول أو ضخ موارد جديدة.

تصنيف 3: الموقف ضعيف يعكس الاعتماد على الودائع الآجلة أكثر من الجارية. قد يلجأ الفرع إلى طلب السيولة بغرض تدارك الموقف. هناك نسبة تركيز عالية في الودائع.

تصنيف 4: الموقف خطير يعكس عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

تصنيف 5: الموقف خطير جدا قد يؤدي إلى حدوث حالة تعثر. يحتاج لعلاج فوري أو دعم خارجي كبير.

المطلب الرابع: مخاطر السوق وفقا لنظام CAMELS

1- مفهوم مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية البنك و خارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. (بلعوز، 2009، ص.334)

و هذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في عام 1996 بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها. يقوم تقويم المخاطر السوقية على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق: أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم، و أسعار الفائدة، ويقاس عدم الاستقرار بتقلبات السوق. و تشمل مخاطر السوق مايلي:

✓ **مخاطر سعر الفائدة:** خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجدد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة، أو هي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية و عوائدها.

✓ **مخاطر تقلبات سعر الصرف:** تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف، و مثل هذه التحركات يمكن أن تكون كبير كما إتضح من أحداث خريف عام 1992 في أوروبا.

✓ **مخاطر التسعير:** تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، و تنشأ من تذبذبات أسواق السندات و الأسهم و السلع. (هاجر زراقي، 2012، ص. 65)

و رغم أن جميع هذه المخاطر ذات أهمية إلا أن مخطر سعر الفائدة تبقى أهم المخاطر التي ينبغي على البنوك أن تظل مهمة بشأنها.

2- النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك لمخاطر السوق:

يستند عنصر الحساسية لمخاطر السوق على ما يلي:

- حساسية أرباح المؤسسة المالية للتغيرات السلبية في أسعار الفائدة، و أسعار العملات الأجنبية، أسعار السلع أو أسعار الأسهم؛
- قدرة الإدارة على تحديد قياس، رصد ومراقبة التعرض لمخاطر السوق؛
- طبيعة و تعقيد مخاطر أسعار الفائدة الناجمة عن المواقف غير التجارية؛
- طبيعة وتعقيد مخاطر السوق الناشئة عن التداول و العمليات الخارجية؛

3- طرق قياس مخاطر السيولة

$$1. \text{GAP} = \text{RSAs} - \text{RSLs} \dots \dots \dots (1)$$

تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة، فإذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للفائدة أكثر من الموجودات والعكس صحيح، وفي هذا الإطار لابد من توضيح ما يلي: (MacDonald and Koch, 2006, p169)

أ- حال كانت النتيجة موجبة وارتفعت معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة. أما في حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة يترتب عليه انخفاض في صافي عائد الفائدة.

ب- في حال كانت النتيجة بالسالب وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض في صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة.

ج- في حال كانت النتيجة صفر وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة.

2. $GAP = \frac{RSAs}{RSLs}$

GAP تترجم هذه النسبة ناتج المعادلة رقم (1) المذكورة أعلاه فإذا كانت قيمة الفجوة موجبة فان هذه النسبة نتيجتها واحد صحيح أو اكبر من واحد، أما إذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أنها اقل من واحد، ولا تعتبر هذه النسبة أو ناتج المعادلة السابقة مؤشر كافي للوقوف على مخاطر السوق الحساسة للفائدة دون تحديد معيار من قبل إدارة البنك، إلا أن هذه النسبة وناتج المعادلة السابقة توضحان وجود مخاطر حساسة للتغير في أسعار الفائدة مقابل الفجوة سواء كانت النتيجة سالبة أو موجبة في المعادلة، أو كانت النسبة واحد أو اقل.

(MacDonald and Koc, 2006, p178)

3. $|GAP| = \%$

Earning Assets

الفجوة المطلقة تقيس نسبة الموجودات والالتزامات الحساسة لمخاطر السوق، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر الحساسة للسوق، ولكن لا يوجد معيار لهذه النسبة أو النسب السابقة إلا المعيار التي تحدده إدارة البنك من خلا ل نسبة الفجوة المستهدفة

(MacDonald and Koch, 2006, p178)

4. $Target\ GAP = \frac{(Allowable\ \% \ change\ in\ NIM)(Expected\ NIM)}{Earning\ asset}$

Expected % change in interest rates

الفجوة المستهدفة للموجودات المدرة للعائد تحددها الإدارة من خلال وضع نسبة للتغير في هامش صافي الفائدة ، بالإضافة إلى توقع الإدارة لمعدل التغير في نسب الفائدة، في ضوء ذلك تحدد الإدارة نسبة الفجوة المستهدفة، ثم تضرب هذه النسبة بالموجودات المدرة للدخل ويقارن الرقم المعياري بقيمة الفجوة الفعلية للوقوف على درجة الانحراف إن وجد والمخاطر المترتبة على ذلك.

(MacDonald and Koch, 2006, p178)

4- أسس تصنيف البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم البنكي CAMELS

و يمكن أن نصنف حساسية البنك لمخاطر السوق على النحو التالي:

الجدول رقم 6: تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم البنكي CAMELS

التصنيف	وصف حساسية البنك لمخاطر السوق
1	- درجة التحكم في مخاطر السوق لديه كبير. - صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة. - مستوى الأرباح و ملائمة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
2	لديه خصائص مشابهة للتصنيف 1 إلا أن هناك ضعف في نقطة واحد أو أكثر من العوامل المذكور.
3	تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة و تحتاج إلى تحسين كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة و يواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاء رأس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
4	يظهر ضعف عام في عدة من العوامل المذكور مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم في مخاطر السوق.
5	يشهد مشاكل حادة في التحكم في مخاطر السوق و هذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق و تتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في إفلاس البنك.

المصدر: (عاشوري صورية، 2011، ص.112)

خاتمة الفصل

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها إلى معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة، و كشف الإختلالات في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة و استدراك الوضع قبل استفحاله.

يعد نظام CAMELS لتقييم الأداء من بين النماذج الشاملة لتقييم أداء البنوك لتغطيته كل من النواحي الكمية والكيفية للأداء، بالإضافة إلى أنه يغطي العديد من الجوانب المهمة و المؤثرة في أداء البنك، كقدرته على تغطية المخاطر التي تواجهها من خلال نسبة كفاية رأس المال، و دراسة جودة أصول البنك و مدى تحقيق هذه الأصول من خلال تركيبتها على جلب الإيرادات تضمن من خلالها تحقيق أرباح مرضية، بالإضافة إلى دراسة السيولة و قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لأن مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تؤدي إلى إفلاس البنك.

الفصل الثالث :

دراسة عن بنك الأردن

تمهيد:

بعدما تم التطرق في الفصل الأول للمفاهيم البنوك التجارية و إدارة المخاطر و الفصل الثاني إلى الأدبيات النظرية لنظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على بنك الأردن وحساب المؤشرات المتعلقة من أجل الخروج بتصنيف لهذا البنك ومعرفة أي من المؤشرات تعتري ضعفا من أجل تقديم توصيات للبنك ولعل أن يأخذها بعين الاعتبار.

من أجل دراسة جيدة للموضوع تم تقديم بنك الأردن و ذلك من خلال التطرق لنشأته،هيكله التنظيمي و أهم الخدمات التي يقدمها ثم تم تطبيق مؤشرات للمعايير الستة المكونة لنظام CAMELS حسب المعطيات المتوفرة لدينا.

المبحث الأول: لمحة عن بنك الأردن

شهد بنك الأردن جملة من تطورات و التحولات النوعية الهامة، والعمل بمنهج متطور مستمر ومواكبة أفضل الممارسات العالمية في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، والارتقاء بأداء على كافة المستويات التنظيمية التشغيلية والموارد البشرية وبيئة عمل البنك على تطوير إستراتيجيته التسويقية، و في هذا المبحث نتناول بطاقة تعريفية لبنك الأردن و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: البطاقة التعريفية لبنك الأردن

أولاً: نشأة و تطور بنك الأردن

بنك الأردن من أوائل البنوك التي تأسست في الأردن عام 1960، ومنذ ذلك التاريخ تبنى بنك الأردن نهج التطوير والتحسين المستمر لكافة أنشطته ومجالات عمله المالية والبنكية وواكب البنك التطورات المتسارعة التي شاهدها الصناعة البنكية على مدى أكثر من خمسة عقود مضت على الصعيدين المحلي والدولي، وساهم منذ تأسيسه في دعم حركة الاستثمار والتطور الاقتصادي الأردني من خلال تقديم منتجات وخدمات البنكية شاملة تلبي متطلبات واحتياجات العملاء والمتعاملين من مختلف فئات وشرائح الأفراد والشركات والمؤسسات، وساهم بفعالية في المشاريع التنموية الوطنية ومشاريع القطاع الخاص.

لقد حقق البنك سجلاً راسخاً وقوياً من التطورات والإنجازات على مختلف المستويات وحظي بثقة المؤسسات البنكية والمالية والاستثمارية المحلية والعربية والعالمية، وأصبحت مجموعة بنك الأردن تضم كلاً من بنك الأردن - الأردن، إضافةً إلى فروع البنك العاملة في فلسطين، وفرع wholesale في البحرين، وبنك الأردن - سورية وشركة تفوق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي. واليوم أصبح بنك الأردن واحداً من أكبر البنوك العاملة في السوق الأردني برأسمال مقداره 200 مليون دينار. كما ويملك منافذ توزيع متنوعة تشمل شبكة الفروع والمكاتب وشبكة من أجهزة الصراف الآلي في الأردن وفلسطين، إلى جانب قنوات التوزيع الإلكترونية التي تضم البنك الناطق وبنك الإنترنت والبنك الخليوي وخدمة الرسائل القصيرة SMS، إضافة إلى مركز الخدمة الهاتفية (Call Center).

إن الإنجازات النوعية التي يحققها البنك جاءت محصلةً للفكر الإداري السليم، والنهج الاستراتيجي المتكامل، والرؤية الثاقبة التي تحاكي المستقبل بكافة أبعاده وتواكب التغيرات المتسارعة في الصناعة البنكية، فعمل البنك على تنفيذ مجموعة من مشاريع التطوير الاستراتيجي وتعزيز بنيته التحتية الخدمية والمعلوماتية والتكنولوجية وبما يدعم تعزيز مكانته التنافسية

وزيادته البنكية وتوفير أفضل الخدمات والحلول المالية لجمهور العملاء والمتعاملين وتوجيه موارد البنك وإمكاناته بما يضمن مواصلة تحقيق مستويات أعلى من التقدم عاماً بعد عام، فقام البنك بتنفيذ وقيادة عدد من قروض التجمع البنكي وتوقيع عدد من الاتفاقيات مع الجهات المحلية والدولية لجعل منتجاته وخدماته أكثر ملائمة لاحتياجات ومتطلبات العملاء الحاليين وأكثر جاذبية لاستقطاب المزيد من العملاء والمتعاملين الجدد. (الموقع الإلكتروني لبنك الأردن، WWW. Barkofjordan.COM)

ثانياً: أهداف وغايات بنك الأردن

تتمثل أهداف وغايات بنك الأردن في مجموعة من النقاط نذكر منها ما يلي: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2015، ص. 36)

- 1- المحافظة على مركز البنك التنافسي في الأسواق التي يعمل بها، والارتقاء بالنسب المالية الرئيسة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية على مستوى المعايير العالمية و متطلبات الدول التي يتواجد بها البنك؛
- 2- مواصلة تطوير ابتكار منتجات وخدمات رائدة وحديثة ضمن مفهوم البنك الشامل، والاستمرار في تحسين مستوى الخدمة المقدمة بما يسهم في الحفاظ على العملاء الحاليين و استقطاب عملاء جدد من كافة الشرائح المستهدفة؛
- 3- الاستمرارية في المحافظة على العلاقات الجيدة مع العملاء الحاليين للبنك، بالإضافة إلى استغلال الفرص لتقديم الحلول المالية الشاملة و الخدمات المصرفية إلى القطاعات الواعدة، في سوق الشركات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- 4- تعزيز تواجد البنك الإقليمي من خلال استكمال الحصول على تراخيص الأئمة من الجهات الرقابية لتأسيس فروع لبنك الأردن، والاستمرار في تقييم فرص التواجد في أسواق أخرى بما يحقق تنمية أعمال البنك و توزيع المخاطر؛
- 5- مواصلة سياسة التفرع المستهدف في الأسواق التي يتواجد بها البنك؛
- 6- استمرارية تطوير بيئة عمليات وتحديث سياسات و منظومة إجراءات وقواعد البيانات، بما يسهم في إنسانية الخدمة، وبما يسهم في إنسانية الخدمة، وتوفير أنظمة قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركائه التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء؛

- 7- مواكبة آخر المستجدات الحديثة في سبيل الارتقاء بمنظومة قنوات الدفع الالكتروني بحيث تشمل كل من بنك الانترنت Internet Banking وبنك الموبايل Mobile Banking و بما ينسجم مع تعزيز الاشتغال المالي وتشجيع القبول لأدوات الدفع الحديثة من خلال نظم المدفوعات الوطني؛
- 8- الاستمرار في المحافظة على أعلى درجات التطور التكنولوجي في القطاع البنكي، من خلال مواصلة البناء على القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات البنكية المتطورة التي يمتلكها البنك، بما يحقق الفعالية والكفاءة في العمليات ويقلل المخاطر؛
- 9- تطوير منظومة إدارة المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بما يتضمنه ذلك من استكمال تطوير عملية إدارة مخاطر محافظ الائتمان وبناء مؤشرات المخاطر في سبيل الارتقاء بالعملية الائتمانية؛
- 10- مواصلة مراقبة وإدارة أمن المعلومات على مدار الساعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية؛
- 11- استمرار البنك بنهج تطوير وتنمية موارده البشرية وزيادة كفاءتها، والعمل على تطبيق مخرجات مشروع الجدارات الوظيفية لتوفير الفرص المتكافئة بين الموظفين على أساس الجدارة ، بالإضافة إلى الاستمرار في تطبيق خطة التدريب الهادفة إلى الوصول إلى مستويات متقدمة من الكفاءة و الفعالية لدى موارده البشرية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الأردن

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الأردن من مجلس إدارة الذي ينبثق عنه عدة لجان ، واه عدة مصالح موضحة في الشكل التالي و هو كالتالي:



المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الأردن باستخدام نظام CAMELS

في هذا المبحث سوف نقيم العناصر السبعة المكونة لنظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS في بنك الأردن من كفاية رأس المال وجودة أصوله و كفاءة إدارته وربحيته و سيولته وصولاً إلى تحليل حساسية مخاطر السوق، وذلك استناداً إلى القوائم المالية لبنك الأردن من 2014-2015 بقدر ما توفر من البيانات اللازمة لتقييم أدائه.

المطلب الأول: تقييم أداء بنك الأردن من حيث كفاية رأس المال و جودة الأصول و سلامة الإدارة

أولاً: تقييم كفاية رأس المال بنك الأردن

يمكن تقييم كفاية رأس المال بنك الأردن باستخدام نسبة رأس المال والجدول التالي يوضح ذلك:

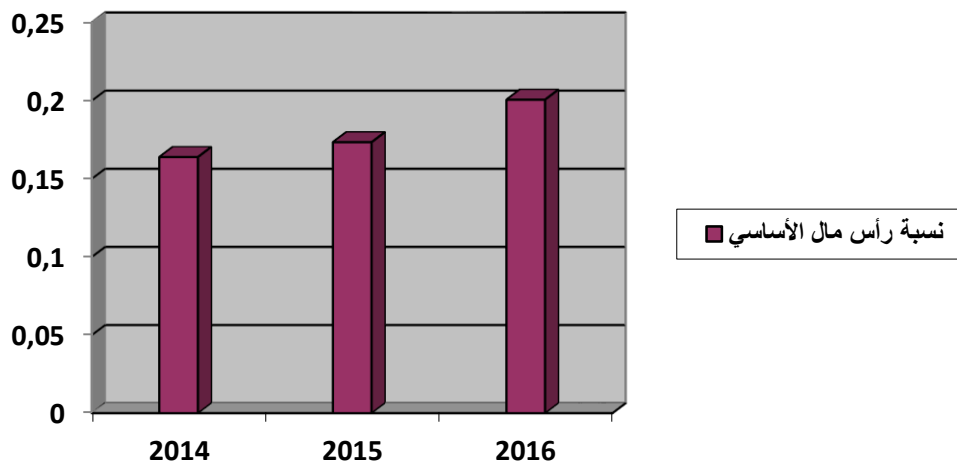
جدول رقم 07: نسب رأس المال الأساسي

السنوات	2014	2015	2016
نسبة رأس مال الأساسي	16,39%	17,34%	20,06%
التصنيف السنوي	1	1	1
التصنيف الكلي	1		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقرير السنوية (2014-2016)

(WWW.Barkofjordan.COM)

شكل رقم 3: تطور نسبة رأس المال الأساسي من (2014 - 2016)



المصدر: من إعداد لطالبتين بالاعتماد على جدول رقم 07

تعليق:

انطلاقاً من الجدول أعلاه و رسم يوضح نسبة رأس المال الأساسي في ارتفاع على مدى سنوات الدراسة حيث نلاحظ ما يلي:

* في سنة 2014: بلغ رأس المال الأساسي 238.619 دينار أردني يغطي 16.39% من متوسط الأصول الذي بلغ حوالي 2,190,187,366 دينار أردني واعتماداً على مؤشرات تصنيف المعتمدة من قبل مؤسسة

escaminer orientation وبما أن النسبة أكبر من 5% يمكننا منح التصنيف رقم 01 لنسبة رأس مال الأساس.

* في سنة 2015: بلغ رأس المال الأساسي 276,820 دينا أردني يغطي 17,34 من متوسط الأصول الذي بلغ حوالي 2,206,221,873 دينار أردني واعتماداً على مؤشرات تصنيف المعتمدة من قبل مؤسسة

escaminer orientation وبما أن النسبة أكبر من 5% يمكننا منح التصنيف رقم 01 لنسبة رأس مال الأساس.

* في سنة 2016: بلغ رأس المال الأساسي 344,347 دينا أردني يغطي 20.06 من متوسط الأصول الذي بلغ حوالي 2,338,839,064 دينار أردني واعتماداً على مؤشرات تصنيف المعتمدة من قبل مؤسسة

escaminer orientation وبما أن النسبة أكبر من 5% يمكننا منح التصنيف رقم 01 لنسبة رأس مال الأساس.

من خلال ما سبق نستنتج أن رأس مال بنك الأردن يأخذ التصنيف رقم (1) خلال سنوات الدراسة الممتدة من (2014-2015) بمعنى أن رأس ماله جيد حسب نظام CAMELS يتصف بما يلي:

- أداء قوي للأرباح؛
- النمو الجيد للأصول؛
- معقولة توزيعات الأرباح على المساهمين مع المحافظة على قدرة المساهمين و الشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة معقولة.

ثانياً: تقييم أصول البنك الأردني

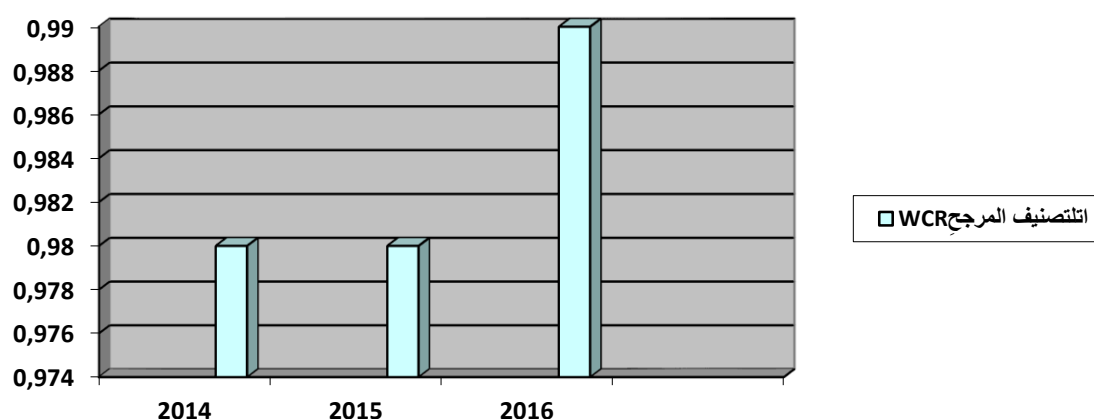
تحتل عملية تقييم جودة الأصول الأهمية الأكبر في نظام CAMELS لأغراض الوقوف على مدى جودة أصول البنك لذا يجب حساب نسبة التصنيف المرجح WCR وجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 08: نسب التصنيف المرجح WCR

السنوات	2014	2015	2016
حقوق الملكية	339.862.052	366.944.954	412.436.234
مخصصات دون مشكوك فيها	3.840.380	3.807.362	3.781.736
حقوق الملكية + مخصصات دون مشكوك فيها	343.702.436	370.752.316	416.217.970
التصنيف المرجح	% 0,98	% 0,98	% 0,99
التصنيف السنوي	1	1	1
التصنيف الكلي	1		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير السنوية (2014-2016)
(WWW . Barkofjordan.COM)

شكل 4: تطور التصنيف المرجح WCR ما بين (2014-2016)



المصدر: من إعداد لطالبتين بالاعتماد على جدول رقم 08

تعليق:

من خلال الجدول السابق و الرسم البياني يتضح أن نسبة تصنيف المرحح شهدت ارتفاعا مستمر طوال سنوات الدراسة نلاحظ أنه في سنوات 2014، 2015، 2016 كانت نسب المرححة كتالي: 0,98%، 0,99%، 0,99% هي جيدة لأنها أقل من 5% يعني أن جودة أصول البنك قوية و يمكنه مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك كما يساعدها على إمكانية شطب الديون المنخفضة نسبيا وتحقيق أفضل ربحية مما يتيح للبنك فرصة أكبر لنموه وتحقيق أهدافه وهو منحاه التصنيف رقم 1 لكل سنوات.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن متوسط نسبة التصنيف المرحح لسنوات الدراسة هو 0,98%، حيث أن نوعية الأصول قوية حسب نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS:

- نوعية أصول قوية؛
- إدارة قوية للقروض؛
- نوعية أصول البنك المصنف في رقم (1) لا تستدعي أي اهتمام رقابي.

ثالثا: تقييم الإدارة لبنك الأردن

نستند في تصنيفنا لعنصر الإدارة على خمسة مؤشرات أساسية هي: الحوكمة، الموارد البشرية، المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي.

1- الحوكمة:

يتولى مجلس الإدارة انطلاقا من رؤية البنك الإستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة للبنوك في الأردن صادرة عن البنك المركزي الأردني، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها، كما يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحوكمة بما يتوافق مع بيئة العمل البنكي الأردني و الأطر التشريعية والقانونية النازمة لأعمال البنك وتجسد الحوكمة في بنك الأردن من خلال ما يلي:

أ. مجلس الإدارة :

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية منوطة بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربعة سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لان يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة. وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2014 (8) مرات، وفي عام 2015 (8) مرات، وفي عام 2016 (9) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

ب. رئيس مجلس الإدارة :

بخصوص رئيس مجلس الإدارة فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على مايلي :

✓ الفصل بين مناصبي رئيس المجلس الرئيسي والمدير العام أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة؛

✓ الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرر في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك؛

✓ إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين. ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً و يشغل وظيفة بالبنك)؛

✓ يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي؛

يضطلع الرئيس بمايلي:

✓ إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين ؛

- ✓ خلق ثقافة خلال اجتماعات المجلس تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء , كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا؛
- ✓ التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب؛
- ✓ التأكد من توفير معايير عالية من الحوكمة لدى البنك ؛

استمرارا لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن الذي تم إعداده استنادا لتعليمات البنك المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل البنكي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناضجة لأعمال البنك , وبهذا الخصوص فان رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام).

ج. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

● لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق خلال الثلاث سنوات من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

وقد اجتمعت اللجنة خلال عام: 2014 (9 مرات، 2015 (8 مرات، 2016 (9 مرات

وبشكل عام فان مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

● اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة .

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال: عام 2014 (49)مرة، وعام 2015 (43)مرة ، وعام 2016 (51)مرة

2- المورد البشري:

❖ التوظيف:

في الجدول التالي يمكن توضيح عدد موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي كما يلي :

الجدول رقم 09: تطور عدد موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	نسبة موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي في سنة 2014	نسبة موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي في سنة 2015	نسبة موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي في سنة 2016
دراسات عليا	6%	5%	4%
بكالوريوس	66%	68%	71%
دبلوم	15%	14%	13%
ثانوية عامة	4%	4%	4%
دون الثانوية	9%	9%	8%
المجموع	100%	100%	100%

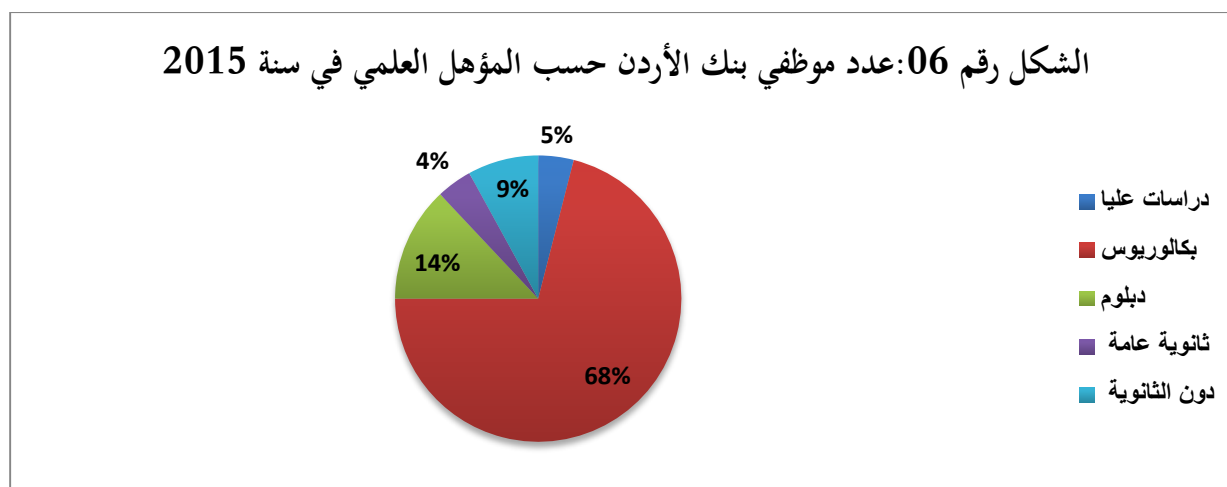
المصدر: (من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الأردن (2014 - 2016)

الشكل رقم 05: عدد موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي في سنة 2014

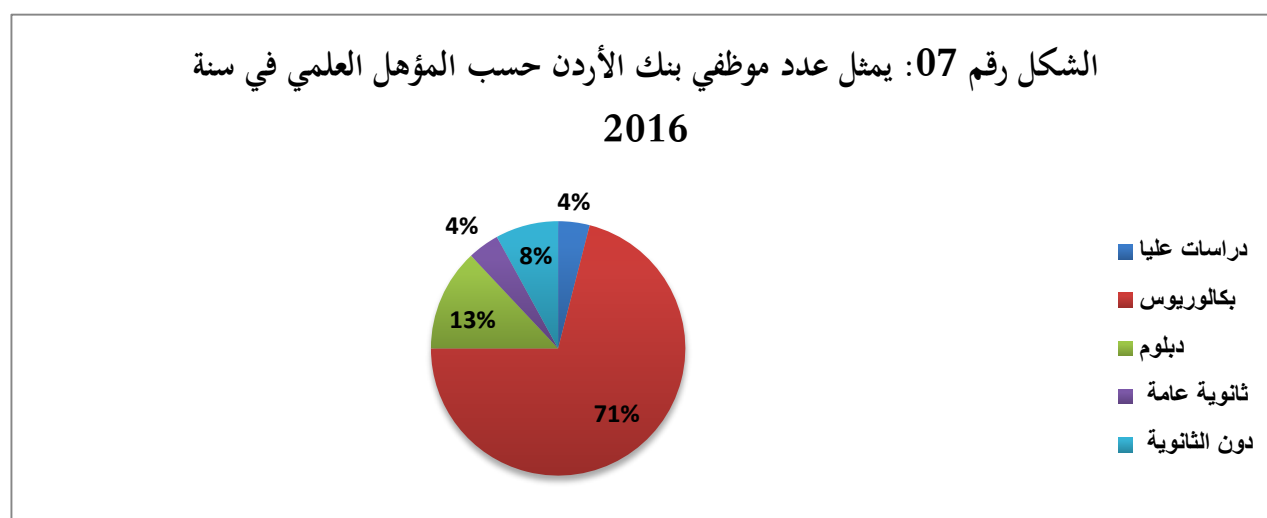


المصدر: التقرير السنوي لبنك الأردن لسنة 2014 (WWW . Barkofjordan.COM)

الشكل رقم 06: عدد موظفي بنك الأردن حسب المؤهل العلمي في سنة 2015



المصدر: التقرير السنوي لبنك الأردن لسنة 2015 (WWW .Barkofjordan.COM)



المصدر: التقرير السنوي لبنك الأردن لسنة 2016 (WWW . Barkofjordan.COM)

برامج التدريب :

يمكن توضيح البرامج التدريبية التي تلقاها موظفي بنك الأردن (2015-2016) في الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: البرامج التدريبية التي تلقاها موظفي بنك الأردن (2015-2016)

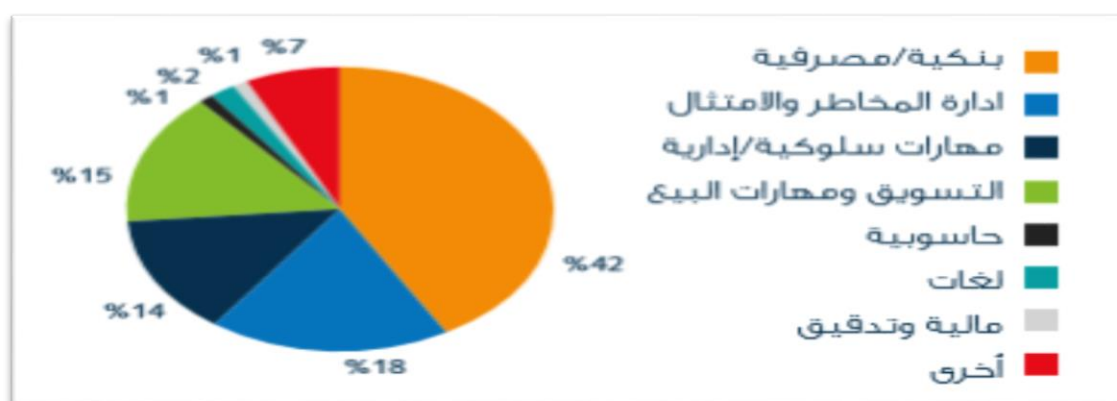
2016		2015		2014		البيان
عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	

	الدورات		الدورات		الدورات	
0,97 0	1692	0,89 7	384	0,8 77	424	الدورات الداخلية التي نظمها دائرة التدريب في
0,02 9	52	0,10 2	44	0,1 22	59	الدورات الخارجية
	1744		428		483	المجموع

المصدر: (من إعداد طلبة اعتمادا على التقرير السنوية لبنك الأردن (2014-2016)

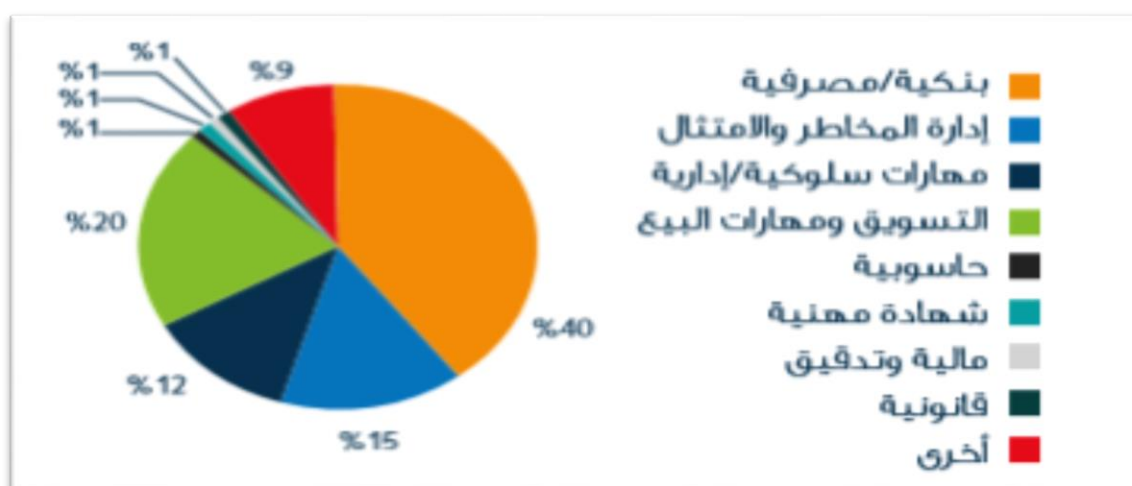
ويمكن توضيح نوع الدورات التدريبية التي تلقاها موظفي لبنك الأردن خلال فترة الدراسة من 2014 إلى 2016

الشكل رقم 08: نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي بنك الأردن خلال سنة 2014



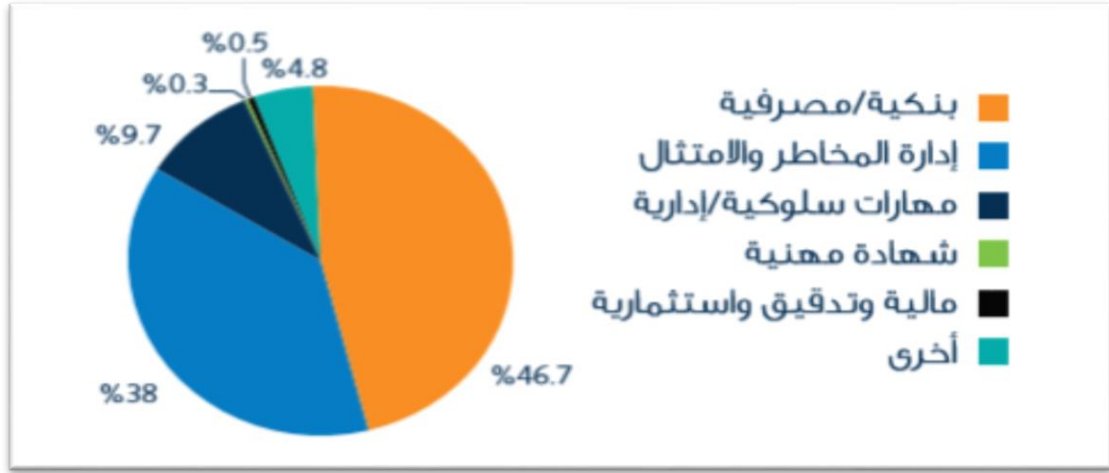
المصدر: التقرير السنوي لبنك الأردن لسنة 2014 (WWW.Barkofjordan.COM)

الشكل رقم 09: نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي بنك الأردن خلال سنة 2015



المصدر: التقرير السنوي لبنك الأردن لسنة 2015 (WWW . Barkofjordan.COM)

الشكل رقم 10: نوع الدورات التدريبية التي يتلقاها موظفي بنك الأردن خلال سنة 2016



المصدر: التقرير السنوي لبنك الأردن لسنة 2016 (WWW . Barkofjordan.COM)

3-المراجعة والتدقيق:

❖ **التدقيق:** خلال كل سنوات الدراسة والسنوات السابقة يتمتع البنك الأردني للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي مع وجود لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى بلجنة التدقيق طبقا لما تنص عليه مبادئ الحوكمة الأردنية وقانون البنوك .

❖ **الرقابة:** يخضع بنك الأردن إلى نوعين من الرقابة هما:

✓ **الرقابة الدائمة:** حيث تعتمد المراقبة الدائمة على فريق من المراقبين, كل واحد منهم مكلف بمراقبة فرع أو فرعين بصفة دائمة.

✓ **الرقابة الدورية:** وفقا للبرنامج السنوي للمراقبة (النشاط) المعتمد من طرف لجنة التدقيق, فإن سجلات المفتشية العامة والتدقيق سواء على مستوى شبكة الاستغلال أو على المستوى المركزي أحدث أشكالا متنوعة مابين مهمات شاملة, مهمات موضوعة, مهمات منتقاة, مهمات خاصة....الخ

❖ **إدارة المخاطر:**

تم تكوين لجنة خاصة بإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة يتولى المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع لمخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة؛
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة مخاطر العمليات؛

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر؛
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر؛
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر Risk Profile في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم؛
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها :
 - ✓ التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر؛
 - ✓ إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر؛
 - ✓ توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك؛
- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات /الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان؛
- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعتها عملياتها والتطورات التي طرأت عليها؛
- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4-نظام المعلومات:

واصل بنك الأردن توجيه موارده نحو تحقيق نمو مستدام من خلال تطبيق أحدث الأساليب ونماذج العمل لتعزيز مكانته السوقية في القطاع البنكي، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء بأعلى مستويات الحرفية والدقة والسرعة .

❖ منتجات وخدمات البنك:

في سنة 2014: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2014، ص.21)

- عمل البنك على تطوير مجموعة منتجاته وخدماته وزيادة سرعة العمليات لتحسين الكفاءة والأداء؛
- طور وحدث قنوات إيصال الخدمة للعملاء وتعزيز رضا العملاء؛
- قام البنك باستحداث دائرة الأسواق العالمية بهدف إدارة محفظة البنك بالاستثمار بالأسهم العالية الجودة بالأسواق العالمية حسب الممارسات المتبعة بالصناديق الاستثمارية الدولية؛
- تقديم خدمة الحافظ الأمين ليكون بنك الأردن أول بنك محلي يقدم هذه الخدمة.

في سنة 2015: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2015، ص.21)

- واصل بنك الأردن تحقيق أداء جيد خلال سنة 2015 رغم التحديات الاقتصادية السائدة، بفعل سعيه الحديث لتقديم الخدمات بمستوى عالي من الجودة؛
- حقق بنك الأردن مركزاً مالياً قوياً يمكنه من تطوير إستراتيجية تسويقية استناداً إلى رغبات العملاء وتلبية منتجات وخدمات مالية وبنكية متطورة.

في سنة 2016: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2016، ص.21)

- واصل بنك الأردن تحقيق أداء جيد خلال سنة 2016 رغم التحديات الاقتصادية السائدة، وهذا وقد استمر في نهج تطوير استراتيجيته التسويقية وتقديم حلول مالية لعملائه بمستوى خدمة يرتقي لطموحاتهم وفقاً لأفضل الممارسات البنكية الحديثة .

❖ خدمات الأفراد:

في سنة 2014: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2014، ص.21)

- قام البنك بطرح حملة خاصة بالقروض العقارية، شملت هذه الحملة العملاء الأردنيين والمغتربين خارج الأردن والمقيمين من غير الأردنيين صممت بمزايا تنافسية عديدة وحلول تناسب مختلف الاحتياجات؛
- قام بطرح حملة القروض الشخصية مقابل تأمينات نقدية وشهادات الإيداع بالعملاء الأجنبية؛
- أعد البنك عروض خاصة للسلف الشخصية لبعض الشركات المعتمدة؛
- أطلق البنك برنامج المكافآت الشامل "نقاطي" وهو الأول من نوعه في الأردن لمكافأة عملاء الباقات البنكية على معاملاتهم البنكية؛
- أطلق البنك حساب التوفير "مارثون" في شهر جوان 2014 والذي يستهدف فئة الشباب من العمر 18 فما فوق؛

- قام بتعديل الجوائز الخاصة بسحوبات التوفير في الأردن وفلسطين لعام 2014.

في سنة 2015: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2015، ص.21)

- قام البنك بطرح حملة "الخيار إليك" حيث أتاح للعملاء الاختيار بين سعر الفائدة المنخفض أو الإعفاء من عمولة المنح ورسوم الرهن للقروض العقارية؛

- طرح حملة الاسترجاع النقدي بنسبة 5% من قيمة المشتريات للبطاقات الفضية؛
- أطلق برنامج "أقساطي" والذي يتيح للعميل تقسيط مشترياته بفائدة 0% عند استخدام البطاقة الائتمانية؛
- قام البنك بإضافة خدمة Credit Card Payment Alert والتي يتم إرسالها للعملاء عند تحويل دفعة البطاقة الائتمانية من حساب العميل الشخصي إلى حساب البطاقة الائتمانية؛
- قام أيضا بطرح حملة Gold Back للعملاء حاملي البطاقات البلاتينية والذهبية حيث يتأهل العميل لربح ليرات ذهبية؛
- توسيع برنامج النقاط بتوقيع وتحديد عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات رائدة مثل السيفوي وسمارت باي وحيدر مراد؛
- تم انجاز برنامج العميل الخفي للفروع ومركز الخدمة الهاتفية.

في سنة 2016: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2016، ص.21)

- قام بإعداد برنامج تمويل السيارات، حيث أتاح للعميل فرصة الحصول على قرض خلال ساعات وبدون تسديد دفعة أولى من قيمة السيارة؛
- أطلق قرض "التكسي" بسعر فائدة منخفض وبفترة سداد تصل لغاية ستة سنوات؛
- أعاد إطلاق برنامج "الحل" للقروض الشخصية بمزايا عديدة تضمنت سعر فائدة منافس، مع إمكانية تأجيل الأقساط والإعفاء من عمولة المنح في حال شراء القروض من بنوك أخرى؛
- بالنسبة للبطاقات الائتمانية، تم طرح حملة الاسترجاع النقدي لثلاث فئات متاجر (محلات السوبر ماركت، الفنادق والمطاعم والمقاهي والمشتريات عبر الانترنت)؛
- قام بمكافأة العملاء عند الصرف من خلالها باستخدام بطاقة بنك الأردن الائتمانية بنسبة استرجاع نقدي تصل إلى 7%؛
- قام بتطبيق نظام إدارة مخاطر بطاقات فيزا (Visa Risk Manager) VRM، الذي يساهم بالحد من حركات الاحتيال التي تتم على البطاقات الائتمانية؛

حصول بنك الأردن على جائزة أفضل برنامج ولاء لعملائه لعام 2016 من قبل EMP

(Emerging Markets Payments) ؛

– قام بمكافأة عملائه المدخرين على مدار العام من خلال جوائز حسابات التوفير بالإضافة إلى جوائز حساب توفير الأطفال "سنابل".

❖ خدمات الشركات:

في سنة 2014: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2014، ص.21)

- دأب البنك لتقديم خدماته لعملاء قطاع الشركات من خلال فريق متكامل يتمتع بأفضل الخبرات البنكية ويعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات عملائه ودعمهم كشركاء في كل ما يحتاجون إليه للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول البنكية؛
- ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها على مستوى الشركات الكبرى خلال سنة 2014 هي: الطاقة، تجارة المواد الغذائية، تجارة السيارات، قطاع الأدوية، قطاع الصناعة؛
- استمر البنك في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الكبرى من خلال قروض التجمع البنكي والتي وصل رصيدها في نهاية سنة 2014 إلى 34,5 مليون دينار؛

في سنة 2015: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2015، ص.21)

- حرص البنك على التنويع المدروس في محفظته الائتمانية وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ركز البنك على جودة العمليات المالية وإدارة مخاطر الائتمان ضمن مستويات المخاطر المقبولة والمتابعة المستمرة لأوضاع السوق؛
- حرص البنك على التواصل مع العملاء بشكل دائم من خلال زيارتهم في مواقع عملهم والاستمرار في تقديم الخدمات المالية المتكاملة لهم؛
- من أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال سنة 2015 هي: الطاقة، الإنشاءات، تجارة المواد الغذائية، تجارة السيارات، قطاع الصناعة وقروض التجمع البنكي التي شارك بها البنك وبلغ رصيدها 33,5 مليون دينار في نهاية 2015.

في سنة 2016: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2016، ص.21)

- من أبرز القطاعات التي مولها بنك الأردن خلال سنة 2016 هي: الأدوية، تجارة المواد الغذائية، الإنشاءات، تجارة السيارات، وقروض التجمع البنكي التي وصل رصيدها إلى 33,2 مليون دينار.

❖ خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

في سنة 2014: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2014، ص.21)

- واصل البنك خلال سنة 2014 تقديم خدماته إلى قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة؛
- عمل البنك على توفير التمويل الطويل والقصير الأجل للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية؛
- ركز على بناء شراكات وتعاقدات مع المؤسسات الداعمة لهذا القطاع؛
- قام بزيادة عدد العملاء المضمونين تحت مظلة الشركة الأردنية لضمان القروض ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها: شركات الإسكان، التجارة المتعلقة بالإنشاءات والصناعات الغذائية وتجارتها.

في سنة 2015: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2015، ص.21)

- استمر البنك العمل ببرنامج "كنز" الذي يتيح للموظفين التواصل مع العملاء والاستعلام عن المنشآت المستهدفة؛
- قام أيضا بتطبيق برنامج "القسطاس" والذي يمكن من الاستعلام على القضايا المدرجة على العملاء.

في سنة 2016: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2016، ص.21)

- قام البنك بتنفيذ برنامج تداولات نقاط البيع لبطاقات الفيزا للعملاء الذين يتعاملون مع شركة EMP، حيث تم منح سقف جاري مدين بنسبة محددة من حجم تداول نقاط البيع السنوي؛
- كما عمل البنك على زيادة موظفي بعض مراكز تنمية الأعمال بما يساهم في زيادة حجم العمل واستقطاب عملاء جدد في هذا القطاع.

❖ خدمات التأجير التمويلي :

في سنة 2014: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2014، ص.22)

- واصل بنك الأردن خلال سنة 2014 تنويع خيارات التمويل لعملائه؛
- استمر في تقديم خدمات التأجير التمويلي لكافة الأصول والقطاعات شملت: قطاع الخدمات، القطاع الطبي، القطاع الصناعي وقطاع العقار؛

– أطلق حملة تسويقية باستخدام الوسائل الإعلانية المختلفة بالإضافة إلى الفروع وأجهزة الصراف الآلي وموقع البنك الإلكتروني؛

– أعد إجراءات عمل تواكب استحداث قسم التنفيذ لدى شركة الأردن للتأجير التمويلي.

في سنة 2015: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2015، ص.22)

– أعد البنك خطة تسويقية لخدمات التأجير التمويلي والتي تضمنت كلا من قطاع العقار والخدمات والمقاولين؛

– تم إعداد برنامج تمويل العقار للأفراد؛

– تم اعتماد شركات التأمين المعتمدة للبنك للتأمين على حياة المستأجرين وعقاراتهم.

في سنة 2016: (التقرير السنوي لبنك الأردن، 2016، ص.22)

– استمر البنك العمل على مراجعة وتقييم منتجات التأجير التمويلي بهدف تطويرها بما يساهم في توسيع قاعدة العملاء؛

كما تم زيادة رأسمال الشركة خلال عام 2016 بما يساهم في تحقيق النمو المستهدف وتوسيع حجم عملها، حيث وصل إلى 20 مليون دينار.

5- التخطيط الاستراتيجي:

✓ أن يكون بنك الأردن بنكا رائدا يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبنوا مركزا متقدما في المنطقة العربية؛

✓ بناء علاقات حميمة مع عملائه، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقا متفوقا من العاملين .

وبناء على ما سبق فإن التصنيف الذي تحمله إدارة بنك الأردن هو التصنيف رقم (1) لأنها تحمل المواصفات التالية وفق نظام التقييم الأمريكي CAMELS :

– الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات البنكية والبيئة الاقتصادية السائدة؛
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها؛
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية؛
- قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي؛
- الالتزام بالقوانين ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين؛
- فعالية أنظمة المعلومات الإدارية .

المطلب الثاني: تقييم أداء بنك الأردن من حيث الربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق

أولاً: تقييم الربحية لبنك الأردن

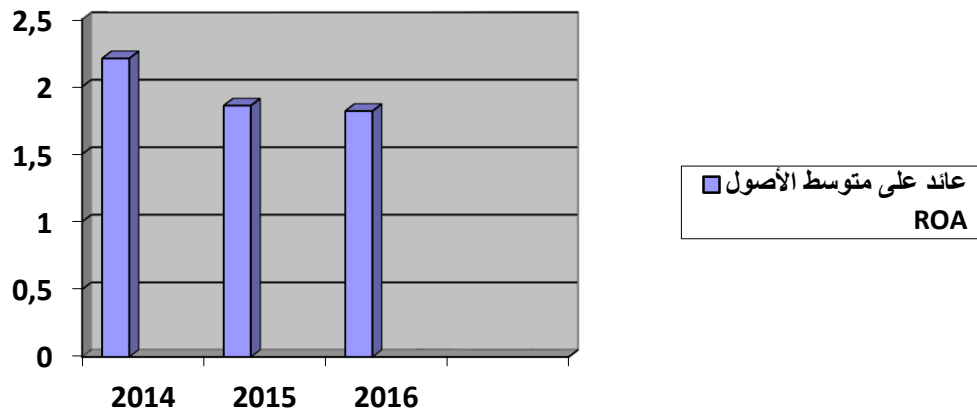
يمكن تقييم ربحية البنك باستخدام نسبة الربحية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 11: معدل العائد على متوسط الأصول

السنوات	2014	2015	2016
عائد على متوسط الأصول	% 2,21	% 1,86	% 1,82
التصنيف السنوي	1	1	1
التصنيف الكلي	1		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقرير السنوية 2014-2016

شكل رقم 11 : تطور معدل العائد على الأصول ROA ما بين (2014-2016)



المصدر من إعداد لطلبتين بالاعتماد على جدول رقم 11

تعليق:

من خلال جدول أعلاه والتمثيل البياني نلاحظ خلال فترة الدراسة 2014-2016 كانت نسب عائد على متوسط الأصول كالتالي: 2,21%، 1,86%، 1,82% وهي في انخفاض مستمر تم الحصول على تصنيف 1 لكل سنوات الثلاثة لأنها أكبر من 1,5% مما يعني أن أصول البنك تحقق عوائد و نتائج جيدة.

بناءً على ما سبق فإن ربحية بنك الأردن تحمل التصنيف رقم (1) على مدى ثلاث سنوات ما بين (2014-2016) و تتصف بالمواصفات التالية وفق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS :

- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الأرباح المعقولة للمساهمين؛

- سلامة أوضاع الميزانية والتحقيق والرقابة القوية على بنود الدخل و النفقات؛

- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل و النفقات الرئيسية؛

- الاعتماد بحد أدنى على البنوك الأساسية و مصادر الدخل غير تقليدية.

ثانياً: تقييم السيولة بنك الأردن

يمكن تقييم سيولة البنك باستخدام نسبة السيولة التالية:

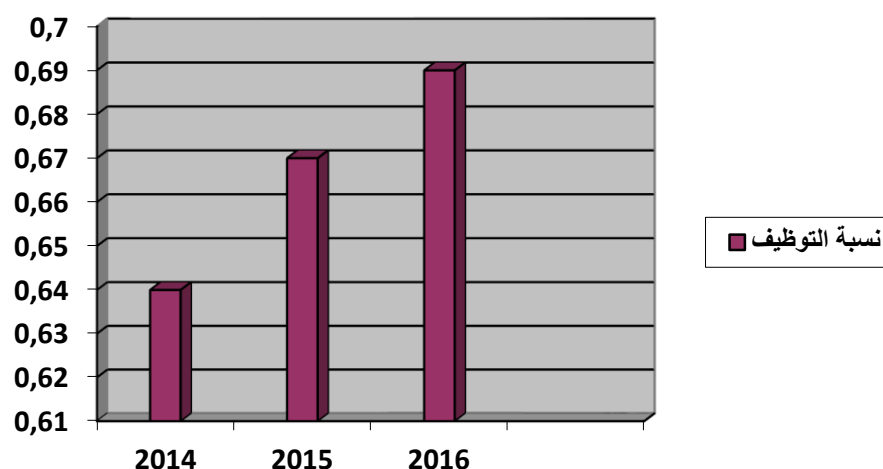
1- نسبة القروض إلى الودائع (نسبة التوظيف)

جدول رقم 12: نسب التوظيف

البيان	2014	2015	2016
القروض	1.100.617.301	1.142.237.246	1.226.013.033
الودائع	1.702.899.486	1.688.475.993	1.752.602.588
نسبة التوظيف	64%	67%	69%
التصنيف السنوي	3	4	4
التصنيف الكلي	4		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقرير السنوية (2014-2016)

شكل 12: تطور نسبة التوظيف ما بين (2014-2016)



المصدر: من إعداد لطلبتين بالاعتماد على جدول رقم 12

تعليق

من خلال الجدول أعلاه و التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة التوظيف في ارتفاع مستمر من خلال فترة الدراسة (2016-2014) حيث بلغت على التوالي 64%، 67%، 69% وهذا معناه أن البنك يمنح ما نسبته 64%، 67%، 69% من الودائع في شكل قروض مما يؤثر سلبا على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته وهو ما جعلنا نمنحه التصنيف (3) لسنة 2014 وبالنسبة لسنة 2015، 2016 منحناه صنف 4 أما تصنيف الكلي فهو 4 وهنا الموقف خطير يعكس عدم القدرة البنك على الوفاء بالتزامات.

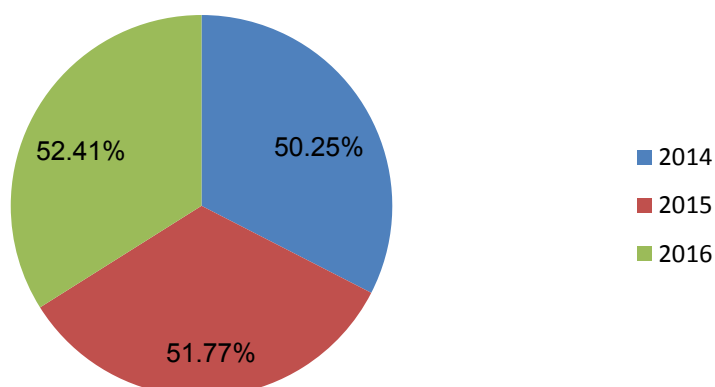
2- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

جدول رقم 13: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

2016	2015	2014	
1.226.013.033	1.142.237.246	1.100.617.301	القروض
2.338.839.064	2.206.221.873	2.190.187.366	الأصول
%52,41	%51,77	%50,25	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
2	2	2	التصنيف السنوي
		2	التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير السنوية (2016-2014)

شكل 13: نسب تطور القروض إلى إجمالي الأصول



المصدر: من إعداد لطلابيتين بالاعتماد على جدول رقم 13 (WWW.Barkofjordan.COM)

تعليق:

خلال سنوات 2014، 2015، 2016 بلغت نسب القروض إلى إجمالي القروض على التوالي 50,25%، 51,77%، 52,41% تعتبر هذه النسب مرتفعة مما يعني الاعتماد على القروض يتزايد وهنا البنك في حدود المعقول ولكن هناك اتجاه وسير نحو الانخفاض ، لذا قد يحتاج البنك لتسبيل جزء من الأصول أو ضخ موارد جديدة ويمكن تصنيف البنك في الصنف (2) حسب نظام CAMELS.

ثالثا: تقييم حساسية السوق بنك الأردن

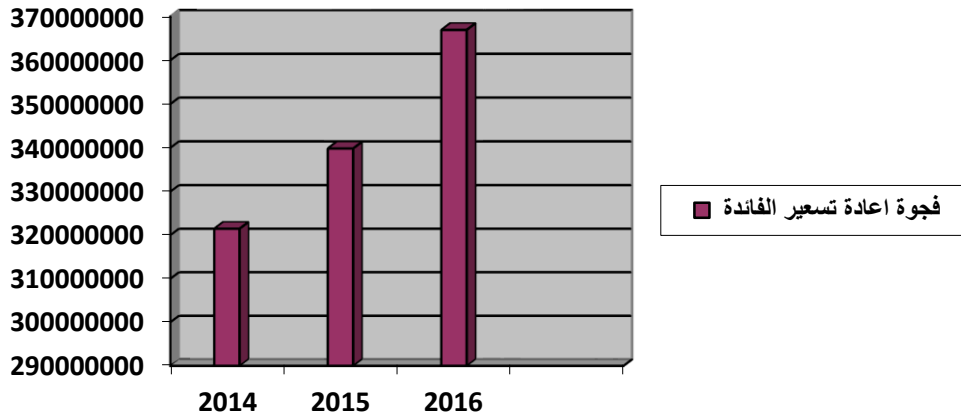
تقييم حساسية السوق ستقتصر في عملية تقييمنا لحساسية البنك اتجاه مخاطر السوق على القياس يجب اقتسام مخاطر السوق إلى مخاطر التسعير في أسعار الفائدة من خلال فجوة إعادة تسعير.

جدول رقم 14 : فجوة خصوم البنك الحساسية لأسعار الفائدة

البيان	2014	2015	2016
فجوة إعادة تسعير الفائدة GAP	321.491.586	339.862.052	366.944.954

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير السنوية (2014-2016)

شكل 14: تطور فجوة إعادة تسعير الفائدة مابين (2014-2016)



المصدر: من إعداد لطلابيتين بالاعتماد على جدول رقم 14

تعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن قيمة GAP ترتفع تدريجياً من سنة 2014 إلى سنة 2016 لتبلغ في سنة 2014 مبلغ 321.491.586 ثم ترتفع في سنة 2015 ليصبح مبلغ 339.862.052 و تواصل في سنة 2016 ارتفاعها بمبلغ 366.944.954 مما يدل على أن أصول البنك حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة وعدم إمكانية إعطاء الباحث حكم واقعي على قوة أو ضعف حساسية البنك للسوق من خلال تحليل البيانات الواردة سابقاً.

المطلب الثالث: تقييم نتائج الدراسة

من خلال تحليل بيانات بنك الأردن نستخلص مجموعة من النتائج التي تقيم هذه الدراسة وهي كما يلي:

1- حصول بنك الأردن على المستوى الأول وفقاً لسياسة التقييم المركب، مما يعني أن البنك سليم بصورة أساسية ولا يوجد حالة ضعف تشوب بنك الأردن فيما يتعلق بمكونات نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS ؛

2- بلغ متوسط نسبة رأس المال 17,97 % للبنوك التجارية يصنف البنك بموجبها في المستوى الأول فيما يتعلق رأس المال؛

3- لكل ما تقدم و تأسيساً على ما سبق وبناءً على مؤشرات التصنيف السابقة فإنه يمكن تصنيف البنك بالنسبة لملاءة رأس المال في المرتبة الأولى (أي التصنيف رقم 1)، مما يعطي مؤشرات على ما يلي:

■ أداء قوي للأرباح؛

■ النمو الجيد للأصول؛

■ خبرة الإدارة الجيدة في متابعة مسارات الأعمال البنكية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات

المناسبة لرأس المال اللازم لها؛

■ معقولة توزيع الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة

رأس المال بصورة معقولة، (معقولة توزيع الأرباح: تغطي عائد للمساهمين دون إعادة نمو رأس المال المطلوب)؛

4- تصنف إدارة بنك الأردن الحوكمة بالتصنيف رقم (1) لأنها تحمل المواصفات التالية وفقاً لنظام التقييم

البنكي الأمريكي (CAMELS):

■ الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛

■ توفير برامج تدريبية للموارد البشرية و استقطاب فعال لها؛

■ تطوير وتنفيذ الخطط وسياسات و الإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية؛

■ قوة و ملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي؛

■ الالتزام بالقوانين ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة و المهنة العامة للمساهمين؛

■ فعالية الأنظمة الإدارية؛

5- تقع نسبة المخصصات (WCR) في المستوى الأول لسنة 2014 حيث أنها أقل من 5% تصنف قوية

و حصلت كل من سنتين 2015، 2016 على التصنيف الأول حيث بلغت نسبتها أقل من 5% أي هي كذلك

قوية مما يظهر مدى قوة أصولها بهذه النسب؛

6- بلغ متوسط نسبة كل من العائد على متوسط الأصول (ROA)، والعائد على الأصول (ROA)

2,21%، 1,86%، 1,82% على التوالي، و تضع هذه النسب البنك بالتصنيف رقم 1؛

7- رغم أن متوسط نسب السيولة وضعت البنك ضمن التصنيف 3 لسنة 2014 والتصنيف 4 لسنوات

2015، 2016 حيث وضعت هذه النسب إلى 64%، 67%، 69% على التوالي، مما يترتب عليه تراجع

مستوى البنك من المستوى الأول إلى المستوى 3 و4 فيما يتعلق بالسيولة النقدية مما يعني أن البنك كان يواجه نقاط

ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل التالية:

■ توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير

المتوقعة؛

■ توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات؛

8- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين البنوك لمقابلة احتياجات السيولة؛

9- إن قيمة GAP في إرتفاع تدريجي من الفترة الممتدة ما بين 2014-2015 مما يعني أن أصول البنك حساسة للتغيرات الأسعار الفائدة و عدم إمكانية إعطاء حكم عن قوة وضعف حساسية البنك للسوق من خلال بيانات الواردة للبنك؛

10- أظهرت الدراسة أهمية تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي (CAMELS) بتقييم البنوك، حيث أبرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها؛

11- تتمثل أهمية تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي (CAMELS) بإظهار مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، مما يساهم بشكل فاعل بزيادة كفاءة العمل البنكي، والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات البنكية؛

12- يعمل نظام (CAMELS) على إجراء تحليل شامل لأداء البنك ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة البنكية، مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة.

خلاصة:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التواصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطبيقه مع الواقع العلمي، واختبار صحة فرضيات الدراسة.

من خلال دراسة و تحليل المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS و تقديم تصنيفات سنوية و كلية للمعايير من خلال تطبيق المفاهيم النظرية لهذا النظام على بنك الأردن يمكننا من الوصول إلى :

- ❖ يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية فحص الميداني، التي تعكس أداء البنك في ست مناطق رئيسية؛
- ❖ يحقق بنك الأردن التصنيف الأول مما يعني أن البنك سليم بصورة أساسية في معظم النواحي ؛
- ❖ إن أصول البنك الأردني تتميز بالجودة و إدارة جيدة للائتمان؛

خاتمة عامة

سعت الدراسة إلى إبراز أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، بحيث تبين أن عمليات تقييم الأداء بالنسبة للبنوك تعتبر جرس إنذار مبكر للمخاطر التي تعترض عملها لذا ظهرت العديد من النماذج التي كان الغرض منها تقديم تقييم لأداء البنك، و من أهم النماذج المقدمة في هذا المجال نظام التقييم الأمريكي CAMELS الذي يعد من بين النماذج الحديثة لتقييم الأداء و الذي يتميز بتقييم كل من الجوانب الكمية و النوعية في التقييم و تغطيته لأكثر الجوانب حساسية في نشاط البنك و إسهامه في بيان نقاط القوة و الضعف في أداء البنك.

إن النظام بنكي السليم في أي قطر أو إقليم يتكون من مجموعة البنوك القادرة على توظيف معظم أصولها وإلتزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية والمعاملات البنكية، وتمتعها بالملاءة المالية، والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وكفاية السيولة المطلقة لمقابلة المدفوعات المعتادة في الظروف العادية والظروف الطارئة، وعليه ولتحقيق إستدامة الأرباح إلى جانب تميزها بكفاءة الإدارة والرقابة الداخلية الفاعلة والحكم المؤسسي السليم، فإنه من الضروري على المؤسسات البنكية اللجوء إلى المعايير الدولية المذكورة سابقا، لكونها الإطار الذي يضمن تحقيق تلك الأهداف التي تطمح إليها جل البنوك وخصوصا الكبيرة، ولكونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع البنكي ككل من الوقوع في الأزمات.

– نتائج اختبار الفرضيات

- يتم تقييم أداء البنوك التجارية بصورة متكاملة حسب نظام CAMELS :
فرضية صحيحة: وهذا بناء على ما تقدم يمكن اعتبار مؤشرات معيار الـ CAMELS أداة فاعلة في تقييم أداء البنوك وتصنيفها للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف لمعالجتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح بالإضافة إلى كونها أداة رقابية فعالة في تشخيص الوضع المالي للبنوك.
- يساهم نظام التقييم CAMELS في الكشف عن نقاط القوة و الضعف في أداء بنك الأردن وتوجيه الاهتمام نحو سبل المعالجة بما يدعم كفاءة وفقا لتقييم الأداء:
فرضية صحيحة: تكشف دراسة بنك الأردن عن نقاط القوة و الضعف في أداء بنك عن طريق تحليل مؤشرات الناتجة عن فحص التطبيقي وفقا نظام تقييم البنكي الأمريكي CAMELS في أداء البنك.

– نتائج الدراسة:

- يعد تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة أي البنك، تقييم إنجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات؛
- يوفر تقييم الأداء معلومات لإدارة البنك للرقابة على نشاط يوجه عام، وعلى نشاط الأقسام المختلفة فيها، وبالتالي التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف الموضوعية أمامها؛

- يتم تقييم الأداء باستخدام عدد من الأساليب من أهمها تحليل القوائم المالية باستخدام نموذج CAMELS؛
- من تطبيق نموذج CAMELS على بنك الأردن توصلنا إلى النتائج التالية:
- أ- التصنيف السابق فإنه يمكن تصنيف البنك بالنسبة لملاءة رأس المال التي قدرت بنسبة في المرتبة الأولى (أي تصنيف رقم 1)؛
- ب- أن البنك قد زاد قدرته على مواجهة الأصول ذات المخاطرة بحيث تجاوز نسبة 5% في كل سنوات 2014، 2015، 2016 كما أن مؤشرات رأس المال تشير بشكل عام إلى تنامي قدرة البنك على مواجهة ودائع العملاء وتوفير المخصصات لمقابلة المشكلات التي تنشأ نتيجة تعثر المقترضين في سداد ما عليهم من التزامات ؛
- ت- أظهرت مؤشرات الربحية انخفاضاً في ربحية البنك ومع ذلك ينبغي على بنك زيادة نسب الربحية مما يعزز كفاءة البنك في إدارة أصوله إضافة إلى الاتجاه نحو تخفيض المصاريف العامة الإدارية إلى مجمل الأصول؛
- ث- بينت مؤشرات السيولة لمواجهة الحالات الطارئة، بالالتزاماته، و الاحتياط لمواجهة حالات سحب الودائع خاصة قصيرة الأجل من خلال زيادة الأصول السائلة رغم التذبذب الواضح في مؤشرات المتعلقة بالودائع وارتفاع متوسط نسبة الودائع لأجل مما يساعد على استقرار مصادر الأموال في البنك و إتاحة فرصة لاستثمارها لفترة أطول؛
- أظهرت الدراسة أهمية تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي (CAMELS) بتقييم البنوك، حيث أبرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها؛
- تتمثل أهمية تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي بإظهار مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، مما يساهم بشكل فاعل بزيادة كفاءة العمل البنكي، والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات البنكية؛
- يعمل نظام (CAMELS) على إجراء تحليل شامل لأداء البنك ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة البنكية، مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة؛
- إن قيمة GAP في إرتفاع تدريجي من الفترة الممتدة ما بين 2014-2015 مما يعني أن أصول البنك حساسة للتغيرات الأسعار الفائدة و عدم إمكانية إعطاء حكم عن قوة وضعف حساسية البنك للسوق من خلال بيانات الواردة للبنك.

– اقتراحات الدراسة

1. ضرورة وضع الإدارة معيار يمكن من خلاله قياس الفجوة، وذلك من خلال دراسة تُحدد الإدارة من خلالها الفجوة المستهدفة للتقليل من مخاطر السوق والتغيرات العكسية في أسعار الفائدة؛
2. تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة البنكية من أجل تنمية القدرات الفنية للنهوض بمتطلبات العمل البنكي والرقابي والتعامل معه بكفاءة؛
3. تطوير تقنيات المعلومات في البنك، بما يساهم في إجراء التحليل لجميع بالسرعة والسهولة الممكنة وبما يضمن سلاسة، مكونات نظام (CAMELS) انسياب المعلومات، لاسيما تلك المتعلقة بالمخاطر وإظهار مواطن الضعف فيها بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها والنهوض بالبنك، وبما يعزز ثقة المتعاملين والمساهمين على حد سواء؛
4. حث باستخدام نظام، (CAMELS) في عمليات الرقابة المكتبية والميدانية على البنوك العاملة في الأردن بما يضمن الوصول إلى قطاع بنكي سليم.
5. متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للبنوك وخاصة تلك النظم المتخصصة مثل نظام (CAMELS) والاستفادة من خبرات الدول والبنوك العالمية في هذا المجال؛
6. تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي (CAMELS) بتقييم البنوك، حيث أبرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.
7. تفعيل المكونات الأساسية التي يتسم بها نظام (CAMELS) في الكشف عن مواطن الضعف في كل مكون منها وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائيا وعلاجيا.
8. توثيق المشاكل التي تعرض لها البنك وأسبابها وطرق معالجتها بتقارير خاصة بمهدف تراكم الخبرة وزيادة كفاءة الإدارة التي تحد من التعرض لهذه المشاكل مستقبلا.
9. اعتماد بنك الجزائر نظام (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الجزائرية من أجل معرفة الخلل الموجود في النظام البنكي ككل و دراسة كل بنك على حدى من أجل معالجة المشاكل و تحسين أداء البنوك و النهوض بالنظام البنكي الجزائري.
10. اهتمام و تدعيم البنوك بالأبحاث العلمية التي تهدف إلى تحسين أداء البنك و كشف الخلل من أجل معالجته و عدم الوقوف كحاجز صاد في وجه الأبحاث العلمية.
11. الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، التي تتعلق بهذه المكونات، لعل أهمها:

- الوقوف على مستوى مخاطرة السوق والمخاطر المتعلقة بالأنشطة غير التقليدية وكذلك تركيز المخاطر، ومدى قوة العوائد وتأثيرها بعناصر غير تقليدية.
- مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة، ومدى حاجة البنك إلى رأس مال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطتها المحتملة.
- مدى دخول البنك في أنشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال.

– ثالثا: آفاق البحث العلمي

في الختام نتمنى أن تكون هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة الجزائرية باعتبارها تناولت موضوع بالغ الأهمية في أهم القطاعات الاقتصادية ألا و هو تقييم الأداء البنوك التجارية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ، كما نتمنى أن تتواصل الأبحاث في هذا المجال من خلال دراسة ما يلي:

- مدى تحسن أداء البنوك الخاضعة لنظام CAMELS و مقارنتها مع بنوك لم تخضع لهذا النظام
- دراسة التغيرات الجديدة على نظام CAMELS و أهم المؤشرات المضافة له.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- أنطوان الناشف و خليل الهندي. (1998). العمليات المصرفية والسوق المالية. طرابلس. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب
- 2- حسن جميل البديري. (2013). البنوك مدخل محاسبي وإداري. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع
- 3- دريد كامل آل شبيب. (2012). إدارة البنوك المعاصرة. (ط.01). عمان، الأردن: دار المسيرة
- 4- محمد سويلم. (1992). إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية. بيروت، لبنان: الشركة العربية للنشر والتوزيع
- 5- شقيري نوري موسى ومحمود إبراهيم نور وآخرون. (2012). إدارة المخاطر. (ط.01). عمان. الأردن: دار المسيرة
- 6- عثمان بن موسى الشيخ. (2007). السلامة المصرفية. السودان: دار النشر والطباعة
- 7- مجيد الكرخي. (2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 8- محمد أحمد عبد النبي. (2010). الرقابة المصرفية. (ط.01). عمان، الأردن: زمزم ناشرون وموزعون
- 9- محمد السيد سرايا. (2008). البنوك التجارية شركات التأمين. (ط.01). الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية
- 10- محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). إدارة البنوك. (ط.01). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 11- محمد علي هلالي ود. عبد الرزاق شحادة. (2009). محاسبة المؤسسات المالية. البنوك التجارية وشركات التأمين. (ط.01). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 12- محمود الوادي، حسين سمحان، سهيل سمحان. (2010). النقود والمصارف. (ط.01). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 13- مهند حنا نقولا عيسى. (2009). إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية. (ط.01). عمان. الأردن: دار الراية

ثانياً: المذكرات والرسائل

- 1- حمراوي نعيمة. (2009). إدارة المخاطر البنكية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 2- حنان تريعة. (2015). أهمية نظام CAMELS في تقييم الأداء البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
- 3- سناء مسعودي. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

4- طالب احمد نور الدين الفرا. (د.ت). تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة.

5- عاشوري صورية. (2011). دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية. رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر

6- هاجر زراقي. (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

ثالثا: المجالات

- 1- أحمد طلفاح. (2005). مؤشرات الحيلة الجزئية. مجلة المعهد العربي للتخطيط.
- 2- بلعوز بن علي. (2009)، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، (العدد.07)
- 3- شاهين علي. (2005). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية، مجلة كلية التجارة ببنها، (العدد .01).
- 4- عباس فاضل رحيم. (2014). أهمية نظام في تقييم أداء المصارف في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد.39).

رابعا: المطبوعات والمحاضرات

- 1- سنوسي علي. (2016). مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- زيتوني عبد القادر. دراسة المؤشرات الدولية لتقييم الأداء البنوك. موسوعة لطالب ماجستير، نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، بدون سنة.
- شوقي بورقبة، طريقة في تقييم البنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

خامسا: التقارير

- 1- التقرير المالي السنوي لبنك الأردن لسنة 2014.
- 2- التقرير المالي السنوي لبنك الأردن لسنة 2015
- 3- التقرير المالي السنوي لبنك الأردن لسنة 2016

أولاً: الكتب

- 1- Brigham, Eugene F. and Ehrhardt, Michael C . (2005). Financial Management Theory and Practice. R. R. Donnelley Willard, 11th Edition
- 2- Brigham, Eugene F. (1989) Fundamentals of Financial Management, The Dryden Press, Fifth Edition .
- 3- MacDonald, S. Scott and Koch, Timothy W. (2006). Management of Banking, Courier Westford, MA, Sixth Edition
- 4- Rose, Peter S. (1999) . Commercial Bank Management, Irwin/McGraw-Hill, Fourth Edition.

ثانياً: المجلات

- 1- Gunter Capelle-Blancard, Thierry Chauveau. (2004) . L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe. Revue française d'économie. 9(1) .
- 2- Gunter Capelle-Blancard, Thierry Chauveau. (2004) L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe. Revue française d'économie. 9(1) .
- 3- Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi.(2013). Predicting Bank Failure: 2009.Journal of Business Studies Quarterly 4(9).

سادساً: المواقع الالكترونية

(الموقع الالكتروني لبنك الأردن ، WWW. Barkofjordan.COM)

الملاحق